



دراسات

بين قطبين:
المملكة والسياسة الخارجية
للولايات المتحدة في عصر
الاستقطاب السياسي

ذو العقدة ١٤٤١هـ / يوليو ٢٠١٩م

باول مسغريف

بين قطبين:
المملكة والسياسة الخارجية
للولايات المتحدة في عصر
الاستقطاب السياسي

باول مسغريف

ح) مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٤١هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مسغريف، باول
بين قطبين: المملكة والسياسة الخارجية للولايات المتحدة
في عصر الاستقطاب السياسي. / باول مسغريف. - الرياض، ١٤٤١هـ
٣٦ ص، ١٦,٥ x ٢٣ سم (دراسات؛ ٤٧)
ردمك: ٩٧٨_٦٠٣_٨٢٦٨_٢٤_٧

١- الولايات المتحدة - الأحوال السياسية ٢- السعودية - العلاقات
الخارجية - الولايات المتحدة أ. العنوان ب. السلسلة
ديوي ٣٢٠,٩٧٣ ١٤٤١/٢٣٤

رقم الإيداع: ١٤٤١/٢٣٤
ردمك: ٩٧٨_٦٠٣_٨٢٦٨_٢٤_٧

تصميم وإخراج

محمد يوسف شريف

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه الدراسة ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

المحتويات

٦	مقدّمة
٧	ما الذي تفعله الأحزابُ السياسيّةُ في الحكومةِ الأمريكيّة؟
١٢	ما الذي يعنيه الاستقطابُ الحزبيُّ لحُكْمِ الولاياتِ المتّحدة؟
١٩	ما الذي يعنيه الاستقطابُ للسياسةِ الخارجيّةِ للولاياتِ المتّحدة؟
٢٣	دروسٌ من الماضي
٢٧	الآثارُ على العلاقاتِ الأمريكيّةِ السعوديّة
٣٠	احتمالات التغيّر في العلاقاتِ الأمريكيّةِ السعوديّة
٣٣	خاتمة

مقدمة:

لقد ظلَّت العلاقةُ بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية تُمثِّلُ أساساً للسياسةِ في الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط بكاملها؛ فالرؤساء الأمريكيان من كلا الحزبين منذُ فرانكلين روزفلت سَعَوْا إلى الحفاظِ على علاقاتٍ قوية مع المملكة. وعلى الرغمِ من اختلافِ عمقِ هذه العلاقات، وأنَّ العلاقة بينهما قد مرَّت بتجاربٍ وأزماتٍ شديدة في هذه الفترة، إلا أنَّ الشراكةَ الأمريكية - السعودية قد قامت على إجماعٍ واتِّفاقٍ واسعٍ إلى حدِّ ما بين الحزبين.

واليوم، تَقَفْ هذه العلاقاتُ على حافةٍ إما التعمُّقِ الشديدِ أو المرورِ بتحوُّلاتٍ أخرى. ويسعى هذا التقريرُ إلى تقديمِ معلوماتٍ أساسيةٍ عن الكيفية التي قد تُؤثِّرُ بها تقلُّباتُ مُجرياتِ السياسةِ الداخليَّة في الولايات المتحدة على هذه العلاقة؛ خاصَّةً في ضوءِ التطوراتِ الأخيرة في العلاقة بين الرياض وواشنطن. ويقومُ التقرير على فكرةٍ أساسيةٍ مفادها أن الاستقطابَ المتزايدَ في مُجرياتِ السياسةِ الداخليَّة في الولايات المتحدة سيجعلُ سياستها الخارجية أكثرَ تقلُّباً وعُرْضَةً لتأرُّجاتٍ أكبر، وليس تجاه السعودية وحدها.

يعني الاستقطابُ المسارَ الذي يزدادُ فيه تغيُّرُ مُجرياتِ السياسةِ الأمريكية تبعاً للتوجُّهاتِ الحزبية بشكلٍ تدريجي؛ فعلى مستوى العامَّة والنُّخبة معاً، أصبحت المشاركةُ السياسية من صناديقِ الاقتراع، وحتى عمليةِ صُنْعِ السياسات تُمثِّلُ منافسةً الآنَ بين تحالفينِ مُتمايزين لا يتفقانِ إلا قليلاً؛ فتفاعلاتِ السياسة الأمريكية أصبحت أكثرَ صِغريَّةً مما كانت عليه في العقودِ السابقة؛ خاصَّةً في أثناء الحرب الباردة. وهناك أدلَّةٌ متناميةٌ على أن الأحزابَ تهتمُّ بحياسةِ السُّلطة والاحتفاظِ بها أكثرَ من اهتمامها بالحفاظِ على سلاسةِ عملِ الحكومة.

قد يعترض البعضُ بأنَّ الصراعَ الحزبيَّ لا يُعدُّ شيئاً جديداً في السياسة الأمريكية؛ إلا أنَّ تفاعلاتِ المعارك السياسية التي يدخلها هذا الجيل لا تُشبهُ أيّاً من تلك التي وقعت في حُدودِ الذاكرةِ القريبة؛ فهي أشدُّ قوَّةً وأشملُ من المناقَساتِ السياسية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب العالميَّة الثانية. وربما لا يتجلَّى أثرُ ذلك، أو مدى إثارتهٍ للدهشة أياً جلاءً أكثرَ مما يتجلَّى في تأثيرِ هذه التطورات على السياسة الخارجية.

لقد اتَّفَقَ المراقِبُونَ مُدَّةً طويَلةً على أن السِياسةَ الخارِجِيَّةَ تُمَثِّلُ واحَةً للتعاوَنِ بين الحِزْبِيْنَ في السِياسةِ الأَمْرِيكِيَّةِ؛ فِلا جِبالٍ عِدَّة، كان الشِعارُ القائلُ بأنَّ «السِياسةُ تتوقَّفُ عند شاطِئِ المحيطِ» مُلَخَّصاً للتصوُّرِ السائدِ عن أنَّ السِياسةَ الخارِجِيَّةَ مُنْفَصِلَةٌ عن الانقسامِ الداخلي. لَكِنِ الواقِعُ كان أَكْثَرَ تعقيداً، وانتهى «إجماعُ الحربِ الباردة»؛ الذي كان يَصِفُهُ هذا التصوُّرُ السائدُ قبلَ انتهاءِ الحربِ الباردةِ نَفْسِها بِفِترَةٍ طويَلة. ومع ذلك؛ بدأ بالفعلِ أن الكثيرَ من شُؤونِ السِياسةِ الخارِجِيَّةِ الأَمْرِيكِيَّةِ مُنْفَصِلٌ، ولو بعضُ الانفصالِ على الأقلُّ، عن السِياسةِ الداخليَّةِ.

لكن قبلَ فِترَةٍ طويَلةٍ من إدارَةِ ترامب، كانت علاماتُ الافتراقِ الحِزْبِيِّ في أمورِ السِياسةِ الخارِجِيَّةِ قد بدأتِ تَنضِجُ. ومع ذلك، سَرَعَتْ وَوَدَّتْ انتخاباتُ عامِ ٢٠١٦م من هذه الانقساماتِ الحِزْبِيَّةِ. وربما تجلَّى ذلك أَيْماً جِلاءً في الانقساماتِ حولِ سِياسةِ الولاياتِ المُتَّحِدةِ تجاهَ روسيا، لكن هذه الانقساماتِ أَلْقَتْ بظلالها أيضاً على النِّقاشاتِ الأَمْرِيكِيَّةِ في جوانبِ سِياساتِيَّةِ عِدَّة؛ من حمايةِ البيئَةِ، إلى الهجرةِ، إلى التجارةِ وانتشارِ الأسلحةِ النوويَّةِ. وكذلك تُؤثِّرُ اليومَ على سِياسةِ الولاياتِ المُتَّحِدةِ تجاهَ الشرقِ الأوسطِ والخليجِ العربيِّ والشَّرَاكَةِ الأَمْرِيكِيَّةِ السِعودِيَّةِ.

تنظرُ هذه الورقةُ في دَوْرِ الحِزْبِيْنَ في الحُكُومَةِ الأَمْرِيكِيَّةِ، وتَطوُّرِ الاستقطابِ السِياسِيِّ هناك، وأهميَّةِ الاستقطابِ في وَضْعِ السِياسةِ الخارِجِيَّةِ للولاياتِ المُتَّحِدةِ، والكيفيَّةِ التي سَيُؤثِّرُ بها هذا المسارُ على العلاقاتِ الأَمْرِيكِيَّةِ السِعودِيَّةِ. وتنظرُ الورقةُ أيضاً في الكيفيَّةِ التي استجابت بها البلادُ الأخرى لهذه التفاعلاتِ؛ وذلك لتقديمِ توصيةٍ سِياسِيَّةٍ للمملكةِ.

ما الذي تفعله الأحزاب السِياسِيَّةُ في الحُكُومَةِ الأَمْرِيكِيَّةِ؟

تُمَثِّلُ الأحزابُ السِياسِيَّةُ جزءاً معروفاً في السِياسةِ الأَمْرِيكِيَّةِ؛ لَكِنِ كَوْنُها معروفةً قد يُعَمِّي أهميَّتها ووظائفها في منظومةِ الحُكْمِ الأَمْرِيكِيَّةِ. لذلك، يَسُنَّكشِفُ هذا القسمُ مفهومَ الحِزْبِ السِياسِيِّ؛ لتوضيحِ ما الذي يُعْنِيهِ هذا المصطلحُ، والتأكيدُ على أهميَّةِ الأحزابِ السِياسِيَّةِ في وَضْعِ السِياساتِ.

تُمَثِّلُ الأحزابُ السِياسِيَّةُ شبكاتٍ من الفاعِلِينَ المُتَّحِدِينَ في تحالفٍ ما؛ تَسْعَى إلى تنصيبِ شخصياتٍ في الحُكُومَةِ يُنْفِذُونَ ما تُفَضِّلُهُ هذه الشبكاتُ من سِياساتِ.

تصل الأحزاب إلى السُّلطة في الديمقراطيات عَبْرَ التنافس الانتخابي، أما في الأنظمة الاستبدادية؛ فالأحزاب تقوم بالدورِ نَفْسِه، لكن عَبْرَ الهَيْمَنَةِ على مؤسساتِ الدولة والجيش. (انظُرْ على سبيلِ المثال حالةَ الحزب الشيوعي في الصين، أو الحزبِ الثوريِّ المؤسَّساتي في المكسيك في القرنِ العشرين).

كيف تُحَقِّقُ الأحزابُ السياسيَّةُ هذا الهدف؟ أولاً: تتجلى أهميَّةُ الأحزاب عندما يُنظَرُ إليها باعتبارها تحالفاتٍ بين فاعلينِ يَسْعَوْنَ إلى تحقيقِ مكاسبٍ معيَّنة (جماعات المصالح والسياسيون). وهدفهم ثابت؛ الوصولُ إلى سُلطةِ الحكومة؛ لتنفيذِ سياساتٍ يُفَضِّلونها ويُعزِّقونَ أخرى يَرُفُضونها. يُحَقِّقُ هؤلاء الفاعلونَ هذه الأهدافَ في الديمقراطياتِ الانتخابية عَبْرَ استجلابِ المواردِ من المانحينِ والمتطوعينِ، واستقطابِ المرشَّحينِ للمناصبِ وفحصهم، وتنظيمِ هيكلِ الحزبِ وإدارته للتشريعِ والحكومة، وبناء «وَسْمٍ دعائيٍّ خاصٍّ» يربطُ أنصارَ الحزبِ بِسَمْعَةِ نجاحِه. وتُمْكِّنُ كُلُّ هذه الجهودِ التنظيمِ من الحُكْمِ بفعاليةٍ لخدمةِ التحالفِ، مع بناءِ مصلحةٍ مُشتركةٍ لدى أعضاءِ الحزبِ في استمراره.

لكن الأحزاب ليست أحاديةً التكوين؛ مما يعني أنَّ من الأفضلِ اعتبارها هيكلاً مُعقَّداً من الشبكاتِ إلى جانبِ كونها تحالفاتٍ. وينظر علماءُ السياسةِ إلى الأحزاب السياسيةِ الأمريكيَّةِ باعتبارها تتكوَّنُ من ثلاثِ مجموعاتٍ متداخلةٍ من الفاعلينِ^(١)؛ المجموعةُ الأولى هي مجموعةُ الأحزابِ السياسيةِ التي يُنشرُ عنها في مُجرياتِ السياسةِ عادةً، وتُسمَّى «الحزبُ الحاكم»؛ هؤلاء هم أعضاءُ مجلسِ الشيوخِ Senators، وأعضاءُ مجلسِ النُّوابِ، والرؤساءُ والمرشَّحونَ للانتخابات، ومعهم أيضاً كبارُ صنَّاعِ السياسةِ المعينين؛ ممن ينتسبون غالباً إلى حِزبِ الرئيس؛ فعلى سبيلِ المثال، كان جون كيري وهيلاري كلينتون، ووزيراً الخارجيةِ في إدارةِ أوباما؛ ديمقراطيينِ بارزين. لكن على المستوياتِ الأدنى من ذلك، كان العديدُ من النُّوابِ والمساعدينِ والموظفينِ ذوي شبكاتِ حزبيةٍ معروفةٍ جيداً.

(1) John H. Aldrich, *Why Parties? A Second Look* (Chicago: University of Chicago Press, 2011); Kathleen Bawn et al., "A Theory of Political Parties: Groups, Policy Demands, and Nominations in American Politics," *Perspectives on Politics* 10, no. 3 (September 2012): 571-597.

أما المجموعة الثانية فهي «مُنظَمة الحزب»، وتشمل الكيانات القانونية الرسمية التي تُشكّل الحزبين (اللجنة القومية الجمهورية، والحزب الديمقراطي بإنديانا، وتنظيمات الدوائر والنواحي في الانتخابات المحلية، وغيرها). غالباً ما تحمل هذه الكيانات وجوداً اعتبارياً كأى مُنظمة غير هادفة للربح، لكن لها أيضاً وظائف قانونية محدّدة عبّر تحكّمها الرسمي في آليات الترشيح الحزبي؛ ففي العديد من الدوائر، لا يوضّع اسم المرشّح في التصويت بتعريف حزبيّ إلى جانبه إلا بعد أن يركّبه أحد الأحزاب رسمياً (عبّر الانتخابات الأولية أو المؤتمرات أو غيرها من الوسائل). وكذلك تُعيّن هيئات الحزب مجالس مراقبة الانتخابات، وتؤثّر على أجزاء مهمّة من المنافسات الانتخابية بشكل عام، أو تديرها.

أما المجموعة الثالثة؛ فهي الأكبر لكنّها الأقلّ تنظيماً، ويُطلق عليها «قاعدة ناخبي الحزب»؛ تتكوّن هذه المجموعة ممّن يرى من الناخبين أنه مُنتسب إلى أحد الحزبين، ويصوّت في النهاية لدعم مرشّحي هذا الحزب. تصل هذه المجموعات إلى عشرات الملايين من الناخبين الأمريكيان في كلّ حزب، رغم عدم وجود تعداد دقيق؛ لأنّ «العضوية» في الأحزاب السياسية الأمريكية غير محدّدة بدقة. وتتبرّع مجموعة مُنتقاة وقليلة من الناخبين في هذه المجموعة للمرشّحين والأحزاب، في حين أنّ مجموعة أكبر قليلاً (لكن ما زالت صغيرة بالنسبة إلى المجموع الكليّ) تُشكّل هيئة ناخبي الحزب في الانتخابات الحزبية الأولية والمؤتمرات. ويميل هؤلاء الناخبون إلى التحزّب والتطرف الأيديولوجي أكثر من الناخبين غير الأوليين، أو من لا ينتسب من الناخبين لأيّ من الحزبين⁽²⁾.

تتفاعل هذه المجموعات الثلاثة لإنتاج الشكل الحزبيّ للسياسة الأمريكية؛ فيدعم الناخبون ومؤسسة الحزب الحزب الحاكم، ولكنها تسعى كذلك للتأثير على من قد يترشّح لأيّ منصب، وكذلك من قد «يُزاحم» شاغلي المناصب الحاليين («المزاحمة» هي مواجهة أحد شاغلي المناصب الحاليين؛ خاصّة ممّن احتماليّة إعادة انتخابهم مُرتفعة). ويتحكّم الناخبون كلياً في مصدر القوة، أي الأصوات؛ لكنهم أضعف في تنظيم أنفسهم

(2) Elaine Kamarck and Alexander R. Podkul, "The 2018 Primaries Project: The Ideology of Primary Voters," *Brookings* (blog), October 23, 2018, <https://www.brookings.edu/research/the-2018-primaries-project-the-ideology-of-primary-voters/>.

لأجل الوصول إلى هَدَفٍ مُشْتَرَكٍ؛ وهو ما يُمَثَّلُ في النهاية العملَ الأساسيَّ لهيئات الحزب. إنَّ لمؤسسات الحزب قُوَّةً رسميةً كبيرة، لكنها مُطَوَّقَةٌ في الواقع بالحزب الحاكم وبالناخبين الأوليَّين.

إنَّ هذه التقسيمات تقسيمات افتراضية غير ثابتة. وبمرور الوقت، تتوسَّع «منظَّمة الحزب» أكبرَ من مجرد هيئات الأحزاب الرسمية لتشمل المؤسسات المقربة وجماعات الضغط؛ كالاتحاد القوميِّ للأسلحة في حالة الحزب الجمهوري، والعديد من الأتحادات العمالية في حالة الحزب الديمقراطي^(٣). وتُوجَدُ جماعاتُ مصالحٍ منظَّمة داخل التكتلات التشريعية؛ (مثل تكتل النواب السود في الكونغرس، وتكتل الكلاب الزرقاء من الديمقراطيين)؛ وهي بذلك منظَّمة حزبية داخل الحزب الحاكم^(٤). وقد ينتقل العديد من الفاعلين الأفراد من مجموعةٍ لأخرى؛ فعلى سبيل المثال، كان كبيرَ موظَّفي البيت الأبيض الأسبق رينس بريوس Reince Priebus قد رُقِّيَ من رئاسة الحزب الجمهوري في ويسكونسن إلى رئاسة اللجنة القومية الجمهورية، ثمَّ أصبحَ كبيرَ موظَّفي البيت الأبيض؛ وبذلك انتقل بريوس من «منظَّمة الحزب» إلى «الحزب الحاكم». وكذلك كانت رئيسة اللجنة القومية الديمقراطية سابقاً ديبى وازرمان شولتز Debbi Wasserman Schultz؛ في الوقت ذاته عضوةً في مجلس النواب عن ولاية فلوريدا، وبذلك كانت تعمل في المجموعتين في الوقت ذاته. (وبالطبع، كان بريوس وشولتز كلاهما من قاعدة ناخبي الحزب). لكن في الغالب الأعم؛ هذه التقسيمات حقيقية بما يكفي، (والفاعلون لديهم دورٌ أساسيٌّ واضحٌ بما يكفي)؛ لتساعدنا على تحديد أيِّ نوعٍ من «الحزب» نتحدَّثُ عنه في موقفٍ ما.

ويساعدنا التفكير في الأحزاب بهذا الشكلِ على ادِّكار الحقيقة الأساسية التي تُفيدُ بأنَّ الأحزابَ تكمنُ في قلبِ نظامِ الحُكْمِ الأمريكي؛ فمنذُ الانتخابات الفيدرالية في عام ١٧٩٦م، كانت الأحزاب السياسية والمنظمات الشبيهة بالأحزاب هي الوسائل التي يجبُ على السياسيين الساعين للمناصب، وجماعات المصالح الباحثة عن سياساتٍ

(3) Gregory Koger, Seth Masket, and Hans Noel, "Partisan Webs: Information Exchange and Party Networks," *British Journal of Political Science* 39 (2009): 633–653.

(4) Ruth Bloch Rubin, *Building the Bloc: Intraparty Organization in the U.S. Congress* (New York: Cambridge University Press, 2017).

مُعَيَّنَةً، والنشطاء أن يجتمعوا معاً عَبرَها؛ لحشد الناخبين لأجل الوصول إلى المنصب⁽⁵⁾. وسرعانَ ما نجحت الأحزاب - مثلاً - في احتكارِ اختيارِ ناخبي الرئاسة؛ إذ لا يَدُكُرُ أحدُ الآنَ أنَّ المجمع الانتخابي كان من المفترض أن يُصدرَ حكمه بمن يجب أن يكون الرئيسُ باستقلالٍ ودونَ تنسيق⁽⁶⁾. من الممكن أن يفوزَ أحدُ المرشحين بمنصب ما دون دعم أيٍّ من الحزبينِ الكبيرين، لكن ذلك نادرٌ للغاية (وحتى العديد من المُستقلِّين اسمياً هم حزبيونٌ لكن يُحْفَوْنَ انتماءهم لأسبابٍ عملية؛ مثل بيرني ساندرز؛ عضو مجلس الشيوخ عن ولاية فيرمونت). بل إنَّ العديدَ من المناصب القضائية الفدرالية تُقوِّمُ صراحةً من بابِ الانتماء السياسي، على الرغم من مقاومة أساتذة القانون قبول هذه الحقيقة؛ إذ تُخصِّصُ الأحزابُ هيئاتٍ كاملة لمساعدة أنصار الحزبِ على تحديد مَنْ يُحتملُ من القضاة أن يظلَّ مؤمناً بمواقفه الأيديولوجية طوال حياته⁽⁷⁾.

لا يقتصر تحكُّم الأحزاب على اختيار الأشخاص المنتخبين والمُعَيَّنِينَ؛ بل تُوَثَّرُ أيضاً على السياسات؛ إذ من الصعب على أيِّ جماعةٍ مصلحة أن تجدَ المواردَ الكافية لتنظيم حملةٍ دعمٍ لمرشِّحٍ صديقٍ لها؛ كي يصل إلى المنصب. لكن بالتحالفِ مع جماعاتٍ مصلحةٍ أخرى، لا نزاعٍ معها، أو النزاع معها ضئيلٌ؛ يمكنُ لجماعاتٍ المصلحة إقامة تكتلاتٍ دائمة؛ يُمكنُها انتخابُ العديدِ من المرشِّحين. (تخيَّلْ مثلاً أن تتكتَّلَ جماعاتُ الضغط البيئية مع المدرِّسين؛ كما يفعلون الآن في التحالف الديمقراطي، أو أن تتكتَّلَ شركاتُ الطاقة مع الموظفين المتقاعدِين؛ كما يفعلون الآن في التحالف الجمهوري). وسيختار مَنْ يُرجَّحُ تأييده لمصالح الحزب من الحزبيين، وحتى في الظروف غير المتوقعة من الراجح أن يتصرَّفوا كما لو أنَّهم تُحرِّكهم الضغوطُ الحزبية.

(5) Aldrich, *Why Parties? A Second Look*; Jeffrey L. Pasley, *The First Presidential Contest: 1796 and the Founding of American Democracy* (Lawrence: University Press of Kansas, 2016); Marty Cohen et al., *The Party Decides: Presidential Nominations before and after Reform* (Chicago: University of Chicago Press, 2008).

(6) Tadahisa Kuroda, *The Origins of the Twelfth Amendment: The Electoral College in the Early Republic, 1787-1804* (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1994); Robert E. Ross, "Federalism and the Electoral College: The Development of the General Ticket Method for Selecting Presidential Electors," *Publius: The Journal of Federalism* 46, no. 2 (2016): 147-169, <https://doi.org/10.1093/publius/pjv043>.

(7) Jeffrey Toobin, "The Conservative Pipeline to the Supreme Court," *New Yorker*, April 10, 2017, <https://www.newyorker.com/magazine/2017/04/17/the-conservative-pipeline-to-the-supreme-court>.

وبعبارة أُخرى، الأحزابُ هي مَرَكُزُ السُّلْطَةِ في الولاياتِ المتّحدة؛ من البيتِ الأبيضِ والكونغرسِ إلى مجالسِ المدينةِ والمحاكم. لكن على الرغمِ من أنّ أسسَ التنظيمِ الحزبي لم تتغيّر إلى حدٍّ ما مُدَّة عُقُود، إلا أن درجةَ تَمَطُّهُرِ الحزبية والالتزامِ الحزبي في الواقعِ تَخْتَلِفُ؛ فهذه العنصر، أي الدرجة التي يُعْلي بها الفاعلون السياسيون من انتماءِ إِيْتِهَمِ الحزبية، والدرجة التي تَتَمَكَّنُ بها هيئاتُ الحزبِ من إلزامهم بخطِّ الحزبِ - تتغيّرُ تغيّراتٍ كبيرةٍ بمرورِ الزمن. وكما يطرَحُ القسمُ التالي، تصاعدتْ هذه العنصرُ تصاعداً هائلاً في السنواتِ الأخيرة.

ما الذي يعنيه الاستقطابُ الحزبيُّ لحُكْمِ الولاياتِ المتحدة؟

إنّ قوةَ التغييرِ الأساسيةِ التي تَنْطَلِقُ منها هذه الورقة هي زيادةُ الاستقطابِ السياسيِّ في الولاياتِ المتّحدة. ومن ثَمَّ، يَنْظُرُ هذا القسمُ في ماهيةِ الاستقطابِ، وكيفيةِ تَطَوُّرِهِ على مرِّ العقودِ السابقة، وآثاره على السياسةِ الأمريكيّة.

يَعَكِّسُ الاستقطابُ السياسيُّ في الولاياتِ المتّحدة تطوراتٍ عديدة؛ أولها هو تنامي شعورِ المواطنينِ المُنتَسِبِينَ إلى حزبٍ سياسيٍّ ما بأن هُوِيَّتَهُم مرتبطة، إلى حدٍّ كبير، بانتمائهم لهذا الحزبِ^(٨). والتطوُّرُ الثاني هو تنامي تصنيفِ جماعاتِ المصالحِ والمرشّحين والناخبين في أحزابٍ متميزةٍ أيديولوجياً، وعلى مستوى البرامج^(٩). ثالثاً: تنامتْ قُدْرَةُ الناخبينِ على التمييزِ بين ما يُؤيِّدُه كلُّ حزبٍ من سياساتٍ؛ على عكسِ ما كان قبلَ ذلك لفترةٍ طويلةٍ من كَوْنِ معرفةِ الأمريكيانِ بالسياسةِ قليلةً^(١٠).

(8) Lilliana Mason, *Uncivil Agreement: How Politics Became Our Identity* (Chicago: University of Chicago Press, 2018); Leonie Huddy, Lilliana Mason, and Lene Aarøe, "Expressive Partisanship: Campaign Involvement, Political Emotion, and Partisan Identity," *American Political Science Review* 109 (2015): 1–17, <https://doi.org/10.1017/S0003055414000604>; Shanto Iyengar and Sean J. Westwood, "Fear and Loathing across Party Lines: New Evidence on Group Polarization," *American Journal of Political Science* 59 (2015): 690–707; Shanto Iyengar et al., "The Origins and Consequences of Affective Polarization in the United States," *Annual Review of Political Science* 22 (2018): 129–146.

(9) Morris P. Fiorina and Matthew S. Levendusky, "Disconnected: The Political Class versus the People," in *Red and Blue Nation? Characteristics, Causes, and Consequences of America's Polarized Politics* (Washington, D.C.: Brookings Institution Press and the Hoover Institution, 2006), 49–71.

(10) Michael X. Delli Carpini and Scott Keeter, *What Americans Know about Politics and Why It Matters* (New Haven: Yale University Press, 1996); Stephen N. Goggin, John A. Henderson, and Alexander G. Theodoridis, "What Goes with Red and Blue? Mapping Partisan and Ideological Associations in the Minds of Voters," *Political Behavior*, 2019, 1–29; Angus Campbell et al., *The American Voter* (New York: Wiley, 1960); Logan Dancey and Geoffrey Shegley, "Inferences Made Easy: Partisan Voting in Congress, Voter Awareness, and Senator Approval," *American Politics Research* 44, no. 5 (2016): 844–74; Kyle L. Saunders and Alan I. Abramowitz, "Is Polarization a Myth?," *Journal of Politics* 70 (2008): 542–555.

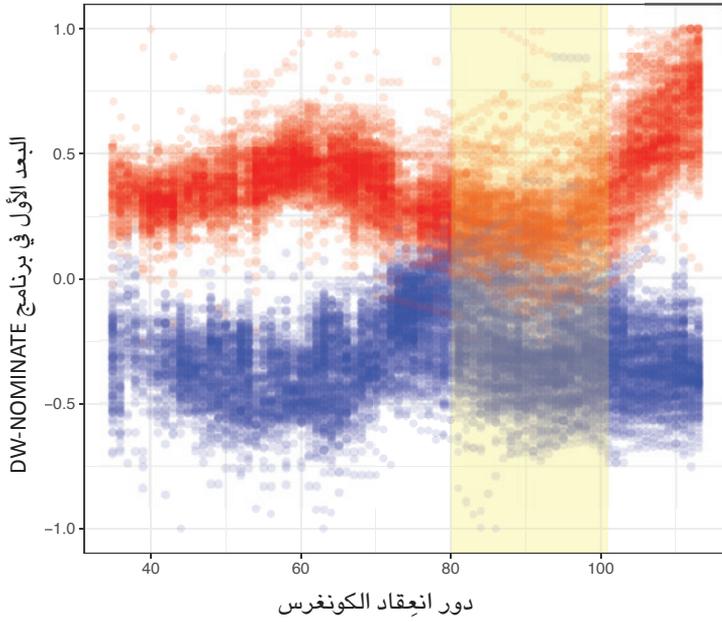
على الرغم من كلِّ التشكيكات، والقيود القائمة في أيِّ نقاشٍ داخل العلوم الاجتماعية، إلا أنَّ خلاصة معظم الإحصاءات تقضي بأنَّ هناك دلائلَ متزايدةً على حدوث التصنيف والتمييز. ينشأ الاستقطابُ من ضعفِ ثقةِ المواطنين المتنامي في المؤسسات الأمريكية؛ الذي اتَّسمَ به المجتمعُ الأمريكيُّ منذ سبعينيات القرن الماضي، وفي الوقت ذاته يرفع الاستقطابُ وتيرةَ هذا الضَّعف^(١١).

نجدُ في الشكل (١) مقياساً من مقاييس الاستقطاب، ألا وهو المسافة المتزايدة بين أعضاء مجلس النواب في الكونغرس الأمريكي. وتُشيرُ كلُّ نقطةٍ على الرسم إلى موقع عضوٍ مُعيَّن في كلِّ جلسات التصويت التي تَمَّت في تلك الدورة؛ منذ بداية الحزب الجمهوريِّ في أوائل خمسينيات القرن التاسع عشر، وحتى أقرب كونغرس مُنْعَقِد. يُظهِرُ الرسمُ أنَّ الحزْبَيْنِ ظلَّا مُعْظَمَ القرنِ التاسع عشر بَعِيدَيْنِ عن بَعْضِهما البعض، ومُنْقَسِمَيْنِ على الرسومِ الجُمْرِكيَّة، والعملة وحجم الحكومة الفيدراليَّة، والحقوق المدنية للأمريكان الأفارقة. لكن مع مُنْتَصَفِ القرنِ العشرين قُرِبَ فترة الكونغرس السبعين المنْعَقِد في عام ١٩٢٧م؛ بدأ الحزبان في التداخل فيما بينهما؛ إذ تجاوزَ الديمقراطيون المحافظون والجمهوريون الليبراليون العديدَ من القضايا؛ ليدعموا الحزبَ الآخر. لكن منذ السبعينيات، بدأ توافقُ كلِّ عضوٍ مع بقية أعضاء حزبه يزدادُ عن توافقه مع أعضاء الحزب الآخر.

ومع تنامي الاستقطاب، انخفضت الثقة العامة؛ إذ يبين الشُّكْلُ (٢) أنَّ الثقة في الحكومة قد بدأت في التناقص منذُ حرب فيتنام، وفضيحة ووترجيت؛ سوى طفرة في واشنطن بعد الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر لعام ٢٠٠١م. واليوم، يَفْبَعُ مستوى الثقة العامة في أدنى مستوياته. ويزعم هيثرينجتون ورادولف وغيرهم أنَّ ذلك يرجعُ إلى الاستقطابِ ويؤدي إليه؛ فكلُّما زاد الاستقطابُ، قلَّت ثقةُ أنصارِ كلِّ حزبٍ في الحزبِ الآخر؛ ومن ثمَّ يتسارعُ الاستقطابُ^(١٢).

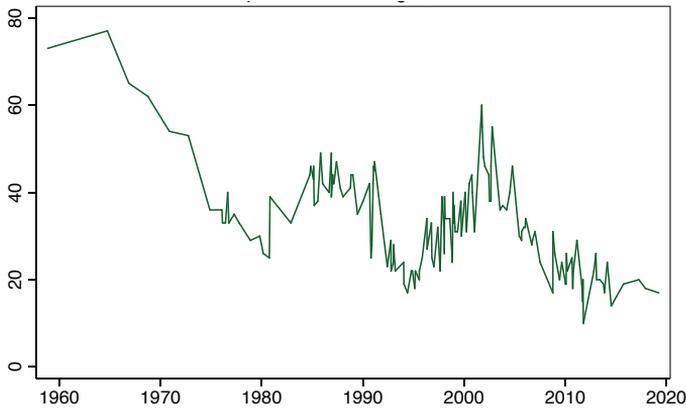
(11) Eric M. Uslaner, "Congressional Polarization and Political Trust," *The Forum*, vol. 13 (Berlin: De Gruyter, 2015), 361–373; Marc J. Hetherington and Thomas J. Rudolph, *Why Washington Won't Work: Polarization, Political Trust, and the Governing Crisis* (Chicago: University of Chicago Press, 2015).

(12) Marc J. Hetherington and Thomas J. Rudolph, *Why Washington Won't Work: Polarization, Political Trust, and the Governing Crisis* (Chicago: University of Chicago Press, 2015).



الشكل (١): استقطاب أعضاء مجلس النواب (١٨٥٧-٢٠١٤م). لُوْنِت فترة الحزب الباردة باللون الأصفر، والأحمر يُمَثِّلُ الجمهوريين، والأزرق يُمَثِّلُ الديمقراطيين. الدرجات العالية على محور (ص) تعني أكثر محافظةً، والدرجات الأقل تعني أقل محافظةً. الرسم للمؤلف بناءً على بيانات من www.voteview.com

توجُّهات الثقة العامة في الحكومة الأمريكية متوسّطات استطلاعات الرأي من ١٩٥٨م حتى ٢٠١٩م



الشكل (٢): تُظهِرُ استطلاعاتُ الرأي نسبةَ الأمريكيانِ المستطلَّعة آراؤهم ممَّن يثقونَ في الحكومة في واشنطن دائماً، أو معظم الوقت من ١٩٥٨م إلى ٢٠١٩م.

ليتضح الأمر؛ لا يشعر كلُّ أمريكيٍّ بهذه التوترات، لكنَّ المُنْخَرِطِينَ سياسياً منهم يشعرون بذلك أكثرَ مما سبق^(١٣). وعلاوةً على ذلك، لا علاقةٌ لغالبية هذه الحركة بالتعقُّد السياسي المتنامي فيما يخصُّ زيادةَ اهتمام الجماهير بالأيديولوجيات السياسية المجرَّدة^(١٤). ويبدو أنَّ الاستقطابَ على مستوى العامَّة (مستوى الناخبين العاديين) يمرُّ بعملياتٍ مُخْتَلِفةٍ عن استقطابِ النُّخب السياسية. وكذلك، قد يُشيرُ مصطلحُ الاستقطابِ نفسه إلى ظاهرتين متصلتين منفصلتين: تصنيف الناخبين، وجماعات المصالح، والمُمَثِّلِينَ السياسيين في مَعْسَكَيْنِ مُتَسَقِّمَيْنِ، وإبعاد هذين المعسكرين عن بعضهما البعض. ستستخدم هذه الورقة المصطلحَ بالمُعْنَيْنِ، وستُشيرُ إلى المعنى المقصودِ في حالة أن سيؤدِّي المعنيان إلى استنتاجاتٍ مُخْتَلِفةٍ.

لقد استجاب السياسيون والفاعِلون السياسيون الآخرونَ استجابةً عقلانيَّةً لهذه التغيُّرات؛ فلم يسعوا إلى تقليل الاستقطاب، (وأَيُّ أحدٍ خاطَرَ بمستقبله المهنيِّ لفعل ذلك بجدٍّ؛ أي بالسعيِّ نحو الاعتدال؛ لم يُكافأ على فعله). بل إمَّا عدَلُوا إلى توجهاتٍ أكثرَ تطرُّفاً، أو استبدلوا سياسيين أكثرَ تطرُّفاً مُنْجِمِينَ مع أنصارِ الحزبِ المُسَيِّطِرينَ على ترشيحاتِ المؤتمرات والانتخاباتِ الأولى.

يرجع كلُّ ذلك إلى الطريقة التي يُوَثَّرُ بها الاستقطابُ على إرادة الناخبين الانخراط في السياسة. وللمفارقة، يزيدُ الاستقطابُ لدى الأمريكيان، ممَّن يَسْتَمِدُّونَ هُويَتَهُمَ بقوةٍ من انتسابهم لحزبٍ سياسيٍّ مُعَيَّنٍ، من الإقبالِ والمشاركة السياسية؛ في حين أنَّ هذه التوجهاتِ تُقلِّلُ المشاركةَ والإقبالَ على الانتخاباتِ بين عشرات الملايين من الأمريكيان ممَّن لا يستمدُّونَ هُويَتَهُمَ من انتسابهم إلى حزبٍ سياسيٍّ ما^(١٥). ومن

(13) Yphtach Lelkes, "Mass Polarization: Manifestations and Measurements," *Public Opinion Quarterly* 80, no. S1 (2016): 392–410.

(14) Donald R. Kinder and Nathan P. Kalmoe, *Neither Liberal Nor Conservative: Ideological Innocence in the American Public* (Chicago: University of Chicago Press, 2017).

(15) Alan I. Abramowitz, *The Disappearing Center: Engaged Citizens, Polarization, and American Democracy* (Yale University Press, 2010); Alan I. Abramowitz and Walter J Stone, "The Bush Effect: Polarization, Turnout, and Activism in the 2004 Presidential Election," *Presidential Studies Quarterly* 36 (May 2006): 141–154; Steven Callander and Catherine H. Wilson, "Turnout, Polarization, and Duverger's Law," *The Journal of Politics* 69, no. 4 (2007): 1047–1056; Samara Klar and Yanna Krupnikov, *Independent Politics: How American Disdain for Parties Leads to Political Inaction* (New York City: Cambridge University Press, 2016).

ثمَّ، يُصَبِّحُ السياسيونَ أكثرَ اهتماماً بمطالبِ حُلَفَائِهِمُ السياسيينَ، وأقلَّ اهتماماً بمصالحِ هؤلاء القابعين في المعسكر السياسي المنافس^(١٦). وبدورها، تُتَبَّطُ هذه الدورة الأمريكية من غير الحزبيين؛ وهو ما يؤدي إلى هيمنة الناخبين المتطرفين على السياسة بشكلٍ مُتزايدٍ.

ينشأ عن ذلك أن العديد من الأمريكيان يقولون إنهم يريدون من مؤسساتهم السياسية - نظرياً - الوصول إلى حلولٍ وَسَطٍ، لكنَّهم غيرُ مستعدين لتقديم أيِّ تنازلاتٍ في موضوعاتٍ مُعَيَّنة^(١٧). ولا تُقدِّمُ المؤسساتُ السياسيَّةُ الأمريكيَّةُ اليومَ مُحَقِّقاتٍ كثيرةً للأحزاب السياسية والسياسيين والناخبين؛ للتوسط أو دَعْمِ الحلولِ الوَسَطِ بين الحزبيين؛ بل في الوقت ذاته، تحوَّلت المؤسساتُ السياسيَّةُ الأمريكيَّةُ لتدفعَ الأحزابَ والسياسيين والناخبين إلى فَرَضِ سياساتهم دُونَ أيِّ توافقاتٍ؛ (كما يحدثُ عندما يسيطر أحدُ الحزبين على الكونغرس والرئاسة معاً)، أو إلى جعل توجُّههم الإستراتيجي هو عَرَقَلَةُ أو منع سياسات حزبٍ حاكمٍ مُعَيَّنٍ من الفوز بدَعْمِ انتخابي. وتعني هذه التفاعلات أيضاً أن الأحزاب يزداد اهتمامها بتحويل المساحات التي كانت فوقَ سياسية، أو يتعاون فيها الحزبان إلى مساحاتٍ حزبية؛ وذلك لجذب الحلفاء، أو تلميع اسمِ الحزب، أو مجرد تمييز أنفسهم عن الحزب الآخر.

تتناقض هذه التطورات تناقضاً كبيراً مع أنماط السلوك السياسي التي سادت طوالَ غالبية التاريخ السياسي للولايات المتحدة في القرن العشرين؛ ففي مُعْظَمِ القرن العشرين، كان التعاونُ بين الحزبين والتفاوضُ بينهما شائعاً ومُتَكَرِّراً. ربما كانت تَحْتَلِفُ الأحزابُ حول بعض القضايا، وربما بحدَّةٍ، لكنَّ الصراعَ والاختلافات الناشئة كانت قابلةً للحلِّ عادةً. والأهمُّ من ذلك أن الاختلافات داخلَ الأحزابِ حول قضايا معينة كانت بنفسِ حدَّةِ الاختلافات بين الحزبين.

(16) Daniel Diermeier and Christopher Li, "Partisan Affect and Elite Polarization," *American Political Science Review* 113, no. 1 (2019): 277-281.

(17) John Sides, "Analysis: Many Americans Say They Want Politicians to Compromise. But Maybe They Don't," *Washington Post*, accessed May 6, 2019, <https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2019/01/16/many-americans-say-they-want-politicians-to-compromise-but-maybe-they-dont/>.

كانت هذه الأحوال تُفَضَّلُ التوافقَ #بَيْنَ الحزبين؛ ففي مُنتَصَفِ القرنِ العشرين، على سبيلِ المثال، انقسمَ الديمقراطيونَ حولَ الكيفيَّةِ التي يتعاملونَ بها مع السياسات؛ فكان ديمقراطيُّو الجنوبِ يُفَضِّلُونَ سياساتٍ أكثرَ مُحافظَةً، وعددٌ أكبرٌ من ديمقراطيِّي الشمالِ يُفَضِّلُونَ أخرى أكثرَ ليبراليةً^(١٨). وكان تركيزُ قادةِ الحزبِ في مُعظَمِ هذه الفترة على إبعادِ القضايا التي تُهدِّدُ الحزبَ بالانقسام؛ (خاصَّةً تلك القضايا المتعلقة بالعرق)^(١٩). لكنَّ كان الديمقراطيونَ المحافظونَ ما زال يُمكنُهُم، في الغالب، الوصولُ إلى اتفاقٍ مع الحزبِ الجمهوري الذي بدأ يتنامى توجُّههُ المُحافظ؛ خاصَّةً في القضايا المتعلقة بالحقوقِ المدنية والجيش. وبذلك، كان مُنتَصَفُ القرنِ العشرين فترةً أمكَنَ فيها بناءُ توافقٍ بين الحزبينِ بسببِ وجودِ الناخبينِ المحافظين في كليهما؛ ولأنَّ الشرائح المُهيمنة فيهما تحمِلُ معتقداتٍ متشابهةً نسبيًّا.

لكن على الرغم من أنَّ هذه الظروف بدتْ أساسَ الكيفية التي يجبُ أن تعملَ بها السياسةُ الأمريكية، إلا أنها كانت في الواقع افتراقاً عن النمطِ التاريخيِّ لهذه السياسة؛ ففي أثناء القرنِ التاسع عشر، كانت الصراعاتُ السياسيَّةُ الأمريكيَّةُ أوسعَ مدىً، وأحدَ من تلكِ الخاصَّةِ بمنتصفِ القرنِ العشرين^(٢٠). فاستخدمَ الفاعلونَ السياسيونَ أساليبَ العزلةِ الدستورية؛ ومنها تقطيعُ الدوائرِ الانتخابية في مجلسِ الشيوخِ بشكلٍ يُميِّزُ الولاياتِ بميزةٍ سياسيَّةٍ؛ بل لجأوا أحياناً إلى العُنْفِ الخارجِ عن القانون؛ إذ كانَ من المعتادِ وجودُ السلاحِ بحوزةِ أعضاء الكونغرس في خمسينيات القرنِ التاسع عشر^(٢١). وفي ذلك العهدِ أيضاً، وكما سنناقش لاحقاً؛ حتى مسائل السياسة الخارجية المتعلقة بالحربِ والسُّلمِ كان من المُمكنِ أن تسيطرَ عليها حساباتُ المنافعِ الفئويَّةِ والحزبيَّةِ؛ وهو ما حدَّثَ بالفعل.

(18) Keith T. Poole and Howard Rosenthal, *Congress: A Political-Economic History of Roll Call Voting* (New York: Oxford University Press on Demand, 2000).

(19) Gary W. Cox and Mathew D. McCubbins, *Setting the Agenda: Responsible Party Government in the US House of Representatives* (New York: Cambridge University Press, 2005).

(20) Julia Azari and Marc J. Hetherington, "Back to the Future? What the Politics of the Late Nineteenth Century Can Tell Us about the 2016 Election," *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science* 667 (2016): 92–109, <https://doi.org/10.1177/0002716216662604>.

(21) Charles Stewart and Barry R Weingast, "Stacking the Senate, Changing the Nation: Republican Rotten Boroughs, Statehood Politics, and American Political Development," *Studies in American Political Development* 6, no. 2 (1992): 223–271; Joanne B. Freeman, *The Field of Blood: Violence in Congress and the Road to Civil War* (New York: Farrar, Straus, and Giroux, 2018).

وبالمثل، تدفع الظروف السائدة في المناخ السياسي الأمريكي حالياً الفاعلين بعيداً عن التوافق ونحو الصراع؛ انظر على سبيل المثال كيف تُعَيَّر توقعات التنافس الانتخابي من الحُكم. ويُشير عالم السياسة فرانسيس لي إلى أن فترة التوافق التي سادت في منتصف القرن العشرين تزامنت مع فترة سيطرة ديمقراطية على الرئاسة والكونغرس^(٢٢). وعندما افترض الجمهوريون أنه لا سبيل لديهم للفوز بالسلطة؛ (ومن ثم تنفيذ سياساتهم) عبر صناديق الاقتراع، تحوّلوا في خطوة عقلانية إلى إجراءات التوافق لتحقيق مصالحهم. ومنذ مُنْتَصَفِ السبعينيات؛ خاصةً منذ انتخابات الكونغرس عام ١٩٩٤م التي فازَ فيها الجمهوريون بمجلس النواب لأول مرة منذ أربعين عاماً - توقّع الجمهوريون أنهم يُمكنهم الفوز بالسلطة عن طريق الانتخابات. أدى هذا الإدراك إلى تغيير حساباتهم عندما أصبحوا في الحُكم؛ فتحوّلوا إلى السعي وراء أكبر مكسبٍ انتخابيٍّ مُمكنٍ بدلاً من السعي نحو التوافق.

يملك كلا الحزبين اليوم محفزاتٍ على جعل استراتيجيتهما كليهما اختياراً خياراً في القضايا من شأنها إكسابهم الحلفاء، والتركيز على الاختلافات بينهم وبين خصومهم. وكذلك لديهم ما يحثهم على بناء استراتيجيات تعود بالنفع على تحالفهم؛ (لجعل نسبة المشاركة عالية، وتُحفز الاستثمار المستقبلي في الحزب)، بل والأخطر تُمزق التحالف الآخر، أو تُفسد سُمعته فيما يخص قدرته على تحقيق النجاحات في مجال السياسات. يُناظر كوجر وليبو، في نظريتهما عن «حكومة الحزب الإستراتيجية»؛ بين هذا الوضع، ونموذج سباق التسلح في العلاقات الدولية؛ إذ تؤدي تحركات أحد الحزبين نحو زيادة الولاء والالتزام الحزبي إلى دفع الحزب الآخر نحو الأمر نفسه^(٢٣). وبمرور الوقت، يُولد سلوك نخب الحزب، في مسارٍ من «توسعة الصراع»؛ استقطاباً في المعتقدات والسلوك بين الحزبين في قاعدة الناخبين^(٢٤).

لقد كانت تبعات هذا المسار على عملية صنع السياسات عميقة الأثر؛ فأكثر مما مضى، يتضمّن الاستقطاب إخضاع المصلحة القومية لمصلحة الأحزاب السياسية. وحتى

(22) Frances E. Lee, *Insecure Majorities: Congress and the Perpetual Campaign* (Chicago: University of Chicago Press, 2016).

(23) Gregory Koger and Matthew J. Lebo, *Strategic Party Government: Why Winning Trumps Ideology* (Chicago: University of Chicago Press, 2017).

(24) Geoffrey C. Layman and Thomas M. Carsey, "Party Polarization and 'Conflict Extension' in the American Electorate," *American Journal of Political Science* 46 (2002): 786-802.

في طبيعة الحَمَلات الانتخابية في بيئة استقطابية أصبحت تعني أن المرشحين لديهم ما يُشجّعهم على تمثيل مصالح قواعدهم الانتخابية فقط، لا مصالح الشعب بأكمله⁽²⁵⁾. ولا يقتصر أثر هذه التفاعلات على السياسات المُقدّمة، بل أيضاً على الأسباب التي ستدفع المعارضة إلى إفساد حتى السياسات «الجيدة» لأجل تحقيق مكسب انتخابي بإثبات أن الحزب الآخر لا يستطيع تنفيذ سياساته.

وبشكل مُنفصل، يزداد التمايز تدريجياً بين السياسات التي يُقدّمها كل حزب؛ ويعني ذلك أنه عندما يُسيطر حزبٌ أو آخر على الرئاسة ومجلسي النواب والشيوخ، فإن لديهم ما يدفعهم إلى تنفيذ سياساتهم المُفضّلة، والتي قد تختلف تماماً عن السياسات التي أرادها الحزب الآخر، وعن الوضع القائم. وإلزاماً؛ يُرجح أن يتكرّر «اختناق» السياسات؛ (أي عدم القدرة على تمرير أي سياسة)؛ عندما يُقسّم الحزبان هذه المؤسسات الثلاثة.

وأخيراً؛ نظراً لتباعد الحزبين المتزايد، وإضفاء الطابع التنافسي على علاقتهما، تحوّلت البرامج السياسية لكلا الحزبين إلى ساحة للنزاعات الداخلية؛ فمع قلّة الفرص المتاحة للتوافق مع الحزب الآخر، أو عدم وجود الأسباب الدافعة لذلك - تضطّر الفرق التي تؤيد سياساتٍ مختلفة داخل كل حزبٍ إلى محاولة الفوز على خصومها الداخليين. وعلى الرغم من أن النزاعات على الترشيح وفي المؤتمرات كانت دائماً جزءاً من السياسة الأمريكية، إلا أنه أصبح لأهميتها ارتباطاً جديداً بالواقع في عصر الاستقطاب.

ما الذي يعنيه الاستقطاب للسياسة الخارجية للولايات المتحدة؟

قد يبدو الاستقطاب للوهلة الأولى لا علاقة له بالسياسة الخارجية الأمريكية، في حين أنّ حجم التغيرات التي طرأت على السياسة الداخلية هناك كانت كبيرة للغاية. قد يرجع ذلك في جزء منه إلى أنّ الاستقطاب في مسائل السياسة الخارجية لا يظهر إلا متأخراً عن بقية جوانب السياسة الأمريكية. ومع ذلك، أبانت إدارة ترامب بوضوح عما كان يحدث قبل عام ٢٠١٦ م من صور الاستقطاب الملموسة في السياسة الخارجية. باختصار، غير الاستقطاب شكل ممارسة السياسة الخارجية الأمريكية.

(25) Eitan Hersh, *Hacking the Electorate : How Campaigns Perceive Voters* (New York: Cambridge University Press, 2015).

من المتفق عليه تقليدياً أن الحرب العالمية الثانية كانت علامة على بداية عهد جديد في السياسة الخارجية الأمريكية. وكانت الرؤية التقليدية حول علاقة السياسة الخارجية بالسياسة الحزبية فيما بعد الحرب أن الأولى يجب أن تغلّب فوق الصراعات^(٢٦). وفي أثناء الربع قرن الأول بعد الحرب أو قرابة ذلك (الفترة ما بين ١٩٤٥م و١٩٧٠م تقريباً)، حكّم «إجماع الحرب الباردة» في الحزبين حدود النقاشات المقبولة حول السياسة الخارجية الأمريكية. كان من النقاشات الدائرة في إطار هذا الإجماع نقاشات شرسة، كما تجادل الخصمان على الطرقت المختلفة لانتهاج سياسة خارجية معادية للسوفييت. وقد يصح القول إن روح التعاون الحزبي هذه كانت أقل تأثيراً مما أُعلن عنه^(٢٧)، لكن، بشكل أساسي؛ كان فشل من غرّد خارج سرب هذه الحدود من السياسيين؛ (مثل بيري جولد ووتر في عام ١٩٦٤م أو جورج ماكجافارن في عام ١٩٧٢م) دليلاً يدعم الزعم القائل بأن الشعب الأمريكي كان يدعم أساسيات أيديولوجيا سياسة الحرب الباردة الخارجية.

بدأ إجماع الحزبين ينفص في أثناء حرب فيتنام؛ فالهزيمة الأمريكية هناك شكّكت في غايات إستراتيجية الاحتواء لدى العديد من الديمقراطيين الليبراليين، وشكّكت في إستراتيجيات تنفيذ هذا الاحتواء لدى العديد من المحافظين في كلا الحزبين^(٢٨). لكن حتى بعد تشكيل حرب فيتنام لتوجّهات النخب والناخبين على حدّ سواء، كانت أساسيات توازن القوى الدولي – أي حقيقة مواجهة الولايات المتحدة لخصم يقارعها قوّة؛ كالاتحاد السوفييتي – تقيّد مجموعة الاستجابات السياسية التي يراها صنّاع السياسة صالحة^(٢٩).

(26) H. Bradford Westerfield, *Foreign Policy and Party Politics* (New Haven: Yale University Press, 1955).

(27) Brian C. Rathbun, "The 'Magnificent Fraud': Trust, International Cooperation, and the Hidden Domestic Politics of American Multilateralism after World War II," *International Studies Quarterly* 55 (2011): 1–21.

(28) Ronald R. Krebs, "How Dominant Narratives Rise and Fall: Military Conflict, Politics, and the Cold War Consensus," *International Organization* 69 (2015): 809–45, <https://doi.org/10.1017/S0020818315000181>; Eugene R. Wittkopf and James M. McCormick, "The Cold War Consensus: Did It Exist?," *Polity* 22, no. 4 (1990): 627–653, <https://doi.org/10.2307/3234822>; Jonathan M. DiCicco and Benjamin O. Fordham, "The Things They Carried: Generational Effects of the Vietnam War on Elite Opinion," *International Studies Quarterly* 62, no. 1 (2018): 131–144.

(29) G. John Ikenberry, Michael Mastanduno, and William Curti Wohlforth, "Introduction: Unipolarity, State Behavior, and Systemic Consequences," *International Relations Theory and the Consequences of Unipolarity* (New York: Cambridge University Press, 2011).

إلا أن نهاية الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي أزال هذا القيّد. ولما أصبحت الولايات المتحدة غير مقيّدة نسبيّاً بالنظام الدولي - أي أكثر حرّيّة لاختيار مسارها الدولي أكثر من أيّ قوّة أخرى في تاريخ النظام الدولي - سرعان ما بدأت السياسة الداخليّة تؤثّر على اختيارات السياسة الخارجيّة بشكلٍ مُمنهَج. كانت بعض هذه الضغوط خفيّة، كما كان الأمر في تشكُّك الجمهوريين المتشدّدين في المؤسسات الدوليّة التي اعتبروها تحدّ من سيادة الولايات المتّحدة، في حين كان مُفكّرو السياسة الخارجيّة الديمقراطيون أشدّ تعاطفاً معها. لكن واقِع تقوية مؤسسات الحكم الأمريكيّة لقوة بعض فرق أحد الحزبين؛ (خاصّة مجلس الشيوخ الذي يُمكن لتصويت ثلثه فقط أن يرفض التصديق على معاهدة) قد عزّزت من تحفّز فرق الحزبين تجاه استغلال مواضيع السياسة الخارجيّة في الصراعات داخل الحزب الواحد.

لم يُدخل الاستقطاب كلّ مسائل السياسة الخارجيّة الأمريكيّة؛ فعلى سبيل المثال، الراجح أن ردّ فعل الحكومة الأمريكيّة الفوريّ على هجمات سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابيّة تحت إدارة آل غور عمّا كان عليه تحت إدارة جورج بوش. لكنّ الراجح أيضاً أن النقاشات حول قرار غزو العراق في عام ٢٠٠٣م تحت إدارة آل غور المُفترضة ستكون مختلفة جدّاً، على الرغم من أن القرار الفعليّ حصل على دعمٍ مُشتركٍ في الكونغرس. وبالطبع بحلول انتخابات عام ٢٠٠٤م، أصبح الجدّل بين الحزبين حول الطريقة المثلى لإدارة الحرب العالميّة على الإرهاب في مركز النقاش. وحتى في الكونغرس، كانت الدرجة التي راقب بها المجلس التشريعيّ أو امتنع عن المراقبة خاضعة إلى حدّ كبير لعوامل حزبيّة؛ أكثر من كونها خاضعة للأداء الحربيّ، أو مخاطر حروب كحرب العراق^(٣٠).

ومع حلول انتخابات عام ٢٠١٦م، كان الاستقطاب قد بلغ ذروته؛ فدفعت هيلاري كلينتون في حملتها بالرؤية الديمقراطية التقليدية من تقوية العمل الدوليّ المُشترك و«النظام الدوليّ الليبرالي»، في حين ركّز ترامب على رؤية قوميّة صريحة؛ تُعادي ليس فقط اتفاقيات التجارة، بل أسساً قديمة كاتفاقية جلف شمال الأطلنطي (الناتو). صُعق بعض المحلّلين من هذا الانقسام؛ إذ كان العديد منهم قد دفع بأن استقطاب

(30) William G. Howell and Jon C. Pevehouse, *While Dangers Gather: Congressional Checks on Presidential War Powers* (Princeton: Princeton University Press, 2007).

السياسة الخارجية ما بعدَ الحادي عشر من سبتمبر هو مجردُ انحرافٍ، وبمرور الوقت ستعودُ السياسةُ الخارجيَّةُ الأمريكيَّةُ إلى التعاونِ الحزبيِّ (٣١).

لقد أخطأ هؤلاء المُحلِّلونَ في تقديرِ أهميَّةِ هذا التفاعل؛ فبحلولِ منتصفِ العِدِّ الثاني من القرنِ العشرين، حين وصل الاستقطابُ إلى ذِروته، كان لدى النُخبِ ما يُشجِّعُها بقوَّةٍ على استخدامِ قضايا السياسةِ الخارجيَّةِ لتمييزِ أنفسهم عن خصومهم. وكانت الاتِّهَاماتُ الدائمةُ بأنَّ حملةَ ترامبِ الرئاسية رفضتِ إدانةً - (وقد تكون حرَّضت عليها) - العملياتِ المخابراتيَّةِ الروسية التي استهدفت مُساعدتها، تَعكِّسُ حجمَ ما يُمكنُ الحصولُ عليه من مكاسبٍ انتخابيَّةِ في منافسةٍ متقاربةٍ مليئةٍ بالاستقطابِ (٣٢).

وكذلك تحكَّم استخدامُ قضايا السياسةِ الخارجيَّةِ في الصِّراعِ الحزبيِّ في الرأي العام؛ فعلى مستوى الرأي العامِ الأمريكي تجاه إسرائيل على سبيلِ المثال، أدَّى الارتباطُ المتزايدُ بين حكومة ننتياهو، والمواقفِ الجمهوريَّةِ المحافظةِ إلى تزايدِ عددِ الناخبين الديمقراطيِّين مَن اتخذوا مواقفَ مؤيدةً للمواقفِ الفلسطينيَّةِ، (أو على الأقلِّ مَناهضةً لنتياهو) (٣٣). وبالمثل، توصلتِ تجاربُ إحصائيةٍ إلى أنَّ الناخبين يَسْتَجِيبُونَ بالفعل لتلميحاتِ نخبِ الحزبِ الذي ينتمون إليه فيما يخصُّ قضايا السياسةِ الخارجيَّةِ (٣٤).

وكما يُمكنُ للمرءِ أن يتوقَّعَ بعدَ هذه المناقشةِ لآثارِ الاستقطابِ، دفعَ أحدُ الخبراءِ بأنَّ توجهاتِ التوافقِ الحزبيِّ حولَ مبادراتِ السياسةِ الخارجيَّةِ أصبحَ أكثرَ نُدرةً، وأنَّ الراجحُ

(31) Jack Snyder, Robert Y. Shapiro, and Yaeli Bloch-Elkon, "Free Hand Abroad, Divide and Rule at Home," in *International Relations Theory and the Consequences of Unipolarity*, ed. G. John Ikenberry, Michael Mastanduno, and William Curti Wohlforth (New York: Cambridge University Press, 2011); Joseph Bafumi and Joseph M. Parent, "International Polarity and America's Polarization," *International Politics* 49 (2012): 1-35, <https://doi.org/10.1057/ip.2011.34>; But see the work of others who anticipated it, including Charles Kupchan and Peter Trubowitz, "Grand Strategy for a Divided America," *Foreign Affairs* 86, no. 4 (August 2007): 71-83.

(32) "Why Would Russia Interfere in the U.S. Election? Because It Sometimes Works.," *Washington Post*, July 26, 2016, https://www.washingtonpost.com/posteverything/wp/2016/07/26/why-would-russia-interfere-in-the-u-s-election-because-it-usually-works/?utm_term=.45800591f61c.

(33) Amnon Cavari and Guy Freedman, "Partisan Cues and Opinion Formation on Foreign Policy," *American Politics Research*, December 12, 2017, 1532673X17745632, <https://doi.org/10.1177/1532673X17745632>.

(34) Alexandra Guisinger and Elizabeth N. Saunders, "Mapping the Boundaries of Elite Cues: How Elites Shape Mass Opinion across International Issues," *International Studies Quarterly* 61, no. 2 (June 1, 2017): 425-441, <https://doi.org/10.1093/isq/sqx022>.

أن يقلَّ اتفاقُ الأمريكيان حول غايات وتبعات السياسة الخارجية، لدرجة الاختلاف حول كونها فاشلةً أو ناجحة، وأن تداول الأحزاب في السُّلطة قد يؤدي إلى تحولاتٍ سياساتية⁽³⁵⁾.

دروس من الماضي

يُمْكِنُنا أن نجد أدلةً تُؤكِّد هذه الاستنتاجات بدراسة فتراتٍ شبيهة في التاريخ الأمريكي امتلأت بالاستقطاب، ولم يَكُنْ على البلاد أيضاً أي قيدٍ خارجيٍّ؛ كالمناقسة مع الاتحاد السوفييتي⁽³⁶⁾. وكانت غالبُ هذه الفترات في القرن التاسع عشر. وتكشفُ دراستها عن أن الاستقطاب في السياسة يُمكن أن يَصْحَبَ، بل ويُسبِّبُ، تغيراتٍ كبيرةً في السياسة الخارجية الأمريكية.

انظر على سبيل المثال حالة الحرب المكسيكية الأمريكية في عام ١٨٤٦م؛ أدَّى الانتصارُ الأمريكي في هذا النزاع إلى تقليل مساحة المكسيك إلى النصف، وضمَّ ولايات نيفادا وكاليفورنيا وأريزونا ونيو مكسيكو وغيرها؛ وبذلك زادت قوة الولايات المتحدة؛ باعتبارها قوةً أطلسية، وأكَّدت هيمنتها على أمريكا الشمالية. نشأت الحرب من نزاع بين الولايات المتحدة والمكسيك على وضع تكساس، التي انفصلت عن المكسيك في ثلاثينيات القرن التاسع عشر للانضمام إلى الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن الأمر نُظِرَ إليه بعد ذلك على أنه «قَدْرٌ تجلَّى»؛ (وهي عبارةٌ سُكِّت في عام ١٩٤٥م لتسوية الطموحات التوسعية الأمريكية)، ولكنَّ الفحص التاريخي العمق يكشف أن السياسة الحزبية كان لها دورٌ كبيرٌ في ضمِّ تكساس، وما تلاه من حربٍ.

قد يكون التفسيرُ الاعتياديُّ لضمِّ الولايات المتحدة لتكساس، وإثارة حربٍ مع المكسيك أن كلَّ ذلك كان نتيجة السعي وراء المصلحة القومية؛ ومن ثمَّ اتَّبَع قادة الولايات المتحدة خطةً محسوبةً بدقة نوعاً ما لتحقيقها⁽³⁷⁾. لكنَّ من منظورٍ تفسيريٍّ يقوم على جماعات المصالح، وبمصطلحاتٍ ماركسيَّة أو غير ماركسيَّة، كان دافعُ

(35) Kenneth A Schultz, "Perils of Polarization for US Foreign Policy," *Washington Quarterly* 40, no. 4 (October 2017): 7–28.

(36) "International Hegemony Meets Domestic Politics: Why Liberals Can Be Pessimists," *Security Studies*, April 17, 2019, 1–28, <https://doi.org/10.1080/09636412.2019.1604983>.

(37) John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics* (New York: W. W. Norton, 2001).

التوسُّع هو مصالِح طبقةٍ معينة، ومن ثمَّ كان عامِلُ التشكيل الحزبي للحكومة عاملاً ثانوياً، أو غير ذي صلةٍ بالموضوع^(٣٨).

لكن بمجرد النظر للحربِ من عواملِ حزبيَّة - خاصَّة نتيجة الانتخابات الرئاسية لعام ١٨٤٤م - فإنَّ هذَيْنِ التفسيرَيْنِ يصبحانِ بلا أيِّ قيمة؛ فالديمقراطيون قد أصبحوا ساعتها تحالفاً بينَ معسكرَيْنِ من داعِمِي الضَّمِّ؛ منهم مُلاكُ العبيد في الجنوب ممَّن يَسْعَوْنَ إلى توسعة نطاقِ العبودية، وعمَّال الشمال ممَّن يبحثونَ عن فرصِ أراضٍ جديدة، في حين كان تحالفُ الهويج يُعلي من أصواتِ المعارضة؛ للتوسُّع وتقوية مُلاكِ العبيد^(٣٩). تحوَّلت هذه القضايا إلى قضايا حزبيَّة؛ فلأكثر من عقدٍ كامل، منَع الهويج تَكْساس من الانضمامِ إلى الاتحاد، وأخرجوا بناء الدولة هناك من الخُطة تماماً. إذن، كانت قضية الاستيلاء على الإقليم فنوئيةً وفريقيةً أكثر من كونها مصلحةً قوميةً ثقيلة.

أُطلِّقت انتخاباتُ عام ١٨٤٤م، التي كانت تتنافسُ على كُرسيِّ الرئاسة الشاغِر؛ أسئلةً حزبيَّة تتعلقُ بسياسة الرسوم الجمركيَّة وضَمِّ تَكْساس. كان من المتوقع أن ينتصر المرشَّح المفضَّل، رجلُ الدولة المُنتسبُ إلى الهويج، هنري كلاي، على ترشيح الديمقراطي لجميس ك. بولك. لكن نتيجة سَحْبِ حزبٍ ثالثٍ لخمسة آلاف صوتٍ فقط من دَعْمِ كلاي في ولاية نيويورك، خَسِرَ كلاي الولاية، ومعها ستة وثلاثين صوتاً من أصواتِ المجمع الانتخابي، ومعها الانتخابات كلها. ولذلك كان يسهلُ تخيلُ أنَّ هذه الانتخابات تَسِيرُ في الاتجاهِ الآخر، كما في انتخاباتِ عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٦م. وبالفعل، دفع أحدُ المؤرِّخين بأن هذا الحدث كان قريباً جداً من أن يكونَ نموذجاً لما يَتَطَلَّبُهُ التمرينُ التاريخي؛ لكي يكونَ معقولاً^(٤٠). وإن كانت الانتخابات سارت في

(38) Matthew Karp, *This Vast Southern Empire: Slaveholders at the Helm of American Foreign Policy* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2016); William Appleman Williams, *The Tragedy of American Diplomacy* (New York: W. W. Norton, 1988).

(39) Michael A. Morrison, "Westward the Curse of Empire: Texas Annexation and the American Whig Party," *Journal of the Early Republic* 10, no. 2 (Summer 1990): 221-249; Michael A. Morrison, "New Territory versus No Territory": The Whig Party and the Politics of Western Expansion, 1846-1848," *The Western Historical Quarterly* 23, no. 1 (1992): 25-51; M. E. Curti, "Young America," *The American Historical Review* 32, no. 1 (October 1926): 34-55.

(40) Gary J. Kornblith, "Rethinking the Coming of the Civil War: A Counterfactual Exercise," *The Journal of American History* 90, no. 1 (2003): 76-105.

الاتجاه المعاكس بالفعل، لكان «السيد كلاي هو الرئيس الآن، ولعلت مبادئ الهويج، وما انضمت تكساس»؛ كما كتب أبراهام لينكولن أحد مُشرعي ولاية إلينوي^(٤١). إذن، لجماعات المصالح أهميّة، لكنها لا يُمكنها تشكيل السياسات إلا مع فوز حزبها. وكان لتغيّر بضعة آلاف صوتٍ في ولاية واحدة إلى نتيجة مخالفة تماماً.

وبعد خمسين عاماً، حدث وضعٌ مشابهٌ عندما أصبح للولايات المتحدة إمبراطوريّةً عالميّة؛ ففي أثناء تسعينيات القرن التاسع عشر، دَفَعَتْ مجموعةٌ من نشطاء مجلس الشيوخ من ذوي العقلية التوسّعية مع بعض الدوائر الأدبية والسياسية نحو انتهاج الولايات المتحدة لسياسةٍ توسّعية. نظر هؤلاء النشطاء إلى الإمبريالية باعتبارها شيئاً نافعاً لأيّ قوّةٍ عظمتي، وسَعَوْا إلى تغيّر سلوكيات الولايات المتحدة التقليدية التي انحصرت في سياسة انعزاليّة، أو محصورة في نصّف الكرة الغربيّ على الأكثر؛ تركّز على جوارها المباشر^(٤٢). ونَجَحُوا بالفعل في تحقيق طموحاتهم بعدما حصّلوا في عام ١٨٩٨ م على مواقعٍ رئيسيةٍ في المجلس التشريعيّ والحكومة.

وفي العام نفسه، فُجِّرت البارجة الأمريكية *U.S.S Maine* في ميناء هاوانا؛ حيث كانت تتصاعدُ التوتّرات بين الولايات المتحدة وإسبانيا (التي كانت ما تزال قوّةً كولونiale) حول عَدَم الاستقرار الكائن في مُستعمرة كُوبا الإسبانية. وكان ذلك الحادثُ فرصةً للنشطاء للمطالبة بسياسةٍ أمريكيّة قاسية تجاه إسبانيا؛ وهو ما أدّى إلى الحرب. وسرعانَ ما تحوّلَت الحربُ، بتحريضٍ من تيودور روزفلت – المسؤول عن سلاح البحرية، وأحد الداعمين للحرب – إلى حربٍ عالميّة؛ إذ ضربت البحرية الأمريكية الأسطول الإسباني في خليج مانيل في مُستعمرة الفلبين الإسبانية. وفي غضون بضعة أشهر، كان الجيش الأمريكي قد سيطر على مُستعمرات إسبانية في غوام وبورتوريكو وكوبا والفلبين. وفي تحركٍ مُنفصل، أكملت الولايات المتحدة ضمّ هاواي^(٤٣).

(41) “Letter to Williamson Durlay,” Teaching American History, accessed May 9, 2019, <https://teachingamericanhistory.org/library/document/letter-to-williamson-durley/>.

(42) Evan Thomas, *The War Lovers: Roosevelt, Lodge, Hearst, and the Rush to Empire*, 1898 (Boston: Little, Brown, 2010).

(43) Alfred L. Castle, “Tentative Empire: Walter Q. Gresham, U.S. Foreign Policy, and Hawai’i, 1893–1895,” *The Hawaiian Journal of History* 29 (1995): 83–96; Michael J. Devine, “John W. Foster and the Struggle for the Annexation of Hawaii,” *Pacific Historical Review* 46, no. 1 (February 1977): 29–50; James Grant, *Mr. Speaker! The Life and Times of Thomas B. Reed—The Man Who Broke the Filibuster* (New York: Simon & Schuster, 2012).

وَيُمْكِنُنَا - مَرَّةً أُخْرَى - نسبة الحرب إلى المصلحة القومية الضاغطة، أو تأثير جماعات المصالح. من المؤكّد أن الرئيس وليام ماكنلي وقادة آخرين استدعوا المصلحة القومية، وكذلك استفادات بعض جماعات المصالح من السياسات التوسعية. لكنّ «المصلحة القومية»، التي سَعَتْ وراءها مؤسسات البيت الأبيض ومَجْلِسِ الشيوخ والنُّواب اللذان سَيَطَّرَ عليهما الجمهوريون في شهور عام ١٨٩٨م الحاسمة - خضعت تماماً للمصالح الحزبية. كان مؤيدو الحرب من الجُمهوريين قد عَرَضُوا قَضِيَّتَهُمْ أمام الجمهوريين، ولم يحصلوا تقريباً على أيّ أصوات ديمقراطية. وكانت السياسات التي اتَّبَعُوهَا مناقضةً بوضوحٍ وبوعيٍ كاملٍ لتلك التي سَعَتْ وراء تحقيقها إدارات الرئيس الديمقراطي جروفر كليفلاند. أوضح ما في ذلك أنّ حكومة كليفلاند قد اعترضت على ضمّ هاواي قبل خَمْسِ سنوات، وقبل أيام من وُصُولِهَا إلى السلطة.

إذن، كما كان الأمر في تكساس والحرب المكسيكية، كانت العوامل الحزبية ذات أهمية كبرى في إشعال حرب عام ١٨٩٨م. وقد أدت الآثار الهائلة التي جلبها هذان الصراعان على ما تلا من تاريخ الولايات المتحدة وتاريخ العالم - إلى استنتاجٍ مُعْظَمِ المحللين أنّ أسبابها يَجِبُ أن تكونَ على القَدْرِ نفسه من الأهمية؛ بل حتمية الحدوث. لكنّ كلتا الحزْبَيْنِ وَقَعَتَا في وقتٍ استقطابٍ سياسيٍّ حادٍّ، وكلتاهُمَا تَنَقَّقُ مع الأنماط التي توقَّعناها من المناقشة السابقة: اختلافات حادة بين الحزْبَيْنِ، وصُنْعِ سياساتٍ متأثرةٍ إلى حدٍّ كبيرٍ بالعوامل الحزبية، وتغيّرات كبرى في السياسات بعد تداول الأحزاب للسلطة.

يجب علينا إذن، عند النَّظَرِ في آثار الاستقطاب السياسي على السياسة الخارجية الأمريكية؛ أن نأخذ في اعتبارنا أنّ هذه القوى كانت كافيةً لتغيير تقاليد راسخة في السياسة الخارجية، في ظروفٍ تُدَكِّرُنَا - إلى حدٍّ كبيرٍ - بالوضع القائم اليوم؛ فعلى سبيل المثال، لم تُطَلِقِ الولايات المتحدة قبل عام ١٨٤٦م أيّ عَزْوٍ بنجاح. وقبل حرب عام ١٨٩٨م، لم تَسْعَ الولايات المتحدة إلى بناء إمبراطورية فيما وراء البحار. وفي هذه المسارات التي أدت إلى تغيّر هذه التقاليد الأساسية، برزت التفاعلات الحزبية بشكلٍ كبير. إذن، من المُمكنِ في فترات الانقسامات الحزبية العميقة حول شؤون السياسة الخارجية؛ أن تتغيّر افتراضاتها الراسخة تغيّرات وانتكاسات مفاجئة.

الآثارُ على العلاقاتِ الأمريكيَّةِ السعوديةِ

لكن ما الذي يَعْنِيهِ كُلُّ ذلكِ للعلاقاتِ الأمريكيَّةِ السعوديةِ؟ بناءً على ما سلف، يَجِبُ أن نتوقَّعَ وقوعَ العلاقةِ بين الدولتَيْنِ في حَطرِ الانجرافِ إلى السياسةِ الحزبيَّةِ. ويُمْكِنُ أن يحدثَ ذلكَ بصورةٍ مختلفة؛ فَيُمْكِنُ لحزبِ المعارضة، في سَعْيِهِ لتسجيلِ نقاطٍ على حسابِ الحزبِ الحاكمِ؛ انتقادُ ما يراه إمَّا تَوَجُّهاً قاسياً أو مُنْفَتِحاً بشكلٍ زائدٍ تجاهَ الرياضِ. ومن الممكنِ أن يَحْصَلَ التَّسْيِيسُ عندما يسعى الحزبُ الحاكمِ، بدافعٍ من تفاعلاتِهِ الداخليَّةِ؛ إلى إعلانِ ما يربطُهُ بالملكةِ لغاياتهِ الخاصَّةِ، بِغَضِّ النظرِ عن اعتباراتِ الحذرِ والاحتياطِ. وكذلك، قد تؤدي بعضُ الأحداثِ إلى اختلافاتٍ في السياساتِ أو المصالحِ؛ وهو ما يؤديُّ بدوره إلى نقاشٍ حولِ المبادئِ على أُسُسٍ حزبية، لكنه يظلُّ نقاشاً مُنْقَسِماً (أو قد يَكَيِّفُ أنصارُ كُلِّ حزبٍ هذا النقاشَ مع غاياتهم الخاصَّة).

لقد وَقَعَ كُلُّ ذلكِ إلى حدٍّ ما في السنواتِ القليلةِ الماضيةِ. ربما كانت بعضُ هذه الحالاتِ ملحوظةً في الرياضِ أكثرَ منها في واشنطن؛ كما كان الأمرُ مع الاختلافاتِ مع إدارةِ أوباما حولَ قضايا الأمنِ في المنطقة. لكن كانت هناك بعضُ الحالاتِ جديرةً بالذِّكْرِ في كلتا العاصمتَيْنِ؛ فمنذُ تنصيبِ الرئيسِ ترامبِ، تحرَّكتِ العلاقاتُ الأمريكيَّةِ السعوديةِ تدريجياً لتُصِحَّحَ في بؤرةِ تركيزِ نقاشاتِ السياسةِ الخارجيَّةِ الأمريكيَّةِ؛ وهو تَوَجُّهُ تسارعَ فقط منذُ خريفِ عامِ ٢٠١٨ م.

وصلتِ الانقساماتُ إلى ذِروَةِ جديدةٍ، مع اختلافِ الكونغرسِ والرئيسِ ترامبِ على صلاحيةِ تطبيقِ قرارِ سُلطاتِ الحربِ الصادرِ عامِ ١٩٧٣ م على دَعْمِ تدخلِ المملكةِ العسكريِّ في اليمنِ. وصفَ بعضُ المُراقِبِينَ التشريعَ باعتباره «تعاوناً حزبيّاً»^(٤٤)، لَكِنُ الأدقُّ أن نَصَفَ التصويتِ النهائيِّ بأنه كان خاضعاً لعواملٍ حزبيَّةٍ؛ ففي التصويتِ الأوَّلِيِّ على القرارِ في مجلسِ الشُّيوخِ، على سبيلِ المثالِ، لم يَلْتَزِمَ بخطُّ الحزبِ الجمهوريِّ في دَعْمِ القرارِ إلا سبعةُ أعضاءٍ منه، في حين لم يَحْرِقْ أَيُّ ديمقراطيٍّ الصفَّ برفضِ القرارِ^(٤٥). وكذلك لم يَدْعَمْ القرارَ من أعضاءِ مجلسِ النُّوابِ الجمهوريينِ إلا ستَّةُ عَشَرَ

(44) Tara Golshan, "Congress Passes Historic Resolution to End US Support for Saudi-Led War in Yemen," Vox, April 4, 2019, <https://www.vox.com/2019/4/4/18293954/war-powers-resolution-passes-congress-yemen-bds>.

(45) "U.S. Senate: U.S. Senate Roll Call Votes 116th Congress - 1st Session," accessed May 10, 2019, https://www.senate.gov/legislative/LIS/roll_call_lists/roll_call_vote_cfm.cfm?congress=116&session=1&vote=00048.

عُضواً فقط، في حين رَفَضَهُ مئةٌ وخمسةٌ وسبعونَ عضواً، وأعاد الديمقراطيونَ الكَرَّةَ؛ فلم يُصَوِّتْ أيُّ واحدٍ منهم لدعمِ الرئيس^(٤٦). إذن، لا يُمكنُ وصفُ هذا التصويتِ بأنَّه «تعاونٌ حزبيٌّ» إلا في مناخٍ سياسيٍّ استقطابيٍّ للغاية.

دون أيِّ تحليلٍ للمبادئ التي حَرَكَتْ هذا التصويتَ، باتتِ الملاحظةُ الأكثرُ صراحةً أنه كان تصويتاً حزبيّاً. وكذلك تنقلُ وسائلُ الإعلامِ أنَّ المرشَّحِينَ الديمقراطيين يَرَوْنَ إمكانيةً استخدامَ مُعارضةِ السعودية؛ باعتبارها قضيةً سياسيةً خارجيةً استثنائيةً؛ جديرةً بالاهتمامِ في انتخاباتِ عام ٢٠٢٠م^(٤٧). وبالمثل، كان هناك دافعٌ قويٌّ لدى الجمهوريين للتصويتِ برفضِ مشروعِ القانونِ؛ لأجلِ تغطيةِ الرئيسِ ترامبِ سياسياً، والذي أشارَ مُبَكِّراً إلى نِيَّتِهِ الطعنَ على مشروعِ القانونِ^(٤٨).

وبعيداً عن السياسةِ الانتخابيةِ، قاد الديمقراطيونَ في الكونغرسِ الحالي مشاريعَ قوانينَ تُقيِّدُ التعاونَ الأمريكيَّ السعودي؛ فحتَّى الأولِ من مايو لعام ٢٠١٩م، كان قد قُدِّمَ اثنانِ وعشرونَ مشروعَ قانونٍ وقرارٍ في الكونغرسِ الحالي؛ أربعةٌ منها فقط قدَّمها جمهوريونَ (قدِّمَ عضوُ مجلسِ الشيوخِ عن فلوريدا السيناتور ماركو روبيو اثنينِ منها)، وقدِّمَ البقيةَ ديمقراطيونَ أو مستقِلونَ؛ متحالِّفونَ مع الديمقراطيين^(٤٩). وعلى الرغمِ من أن أياً من هذه المشروعاتِ لم يَزِ النورَ قانوناً، إلا أنه مؤشِّرٌ للشعورِ الحزبيِّ.

ونجدُ مؤشراً آخرَ في المواقفِ التي اتَّخَذَها المرشحون الديمقراطيون للانتخاباتِ الرئاسيةِ من السعودية؛ فجو بايدن، وبيروني ساندرز، وإليزابيث وارن، وكامالا هاريس، وكوري بوكر، وبيتو أورورك، وأمي كلوبوشار – أي فريقِ المرشَّحِينَ الأساسيينَ كُلِّهِم عَملياً – كانوا قد انتَقَدُوا السعوديةَ علناً أو أكثرَ من مُجَرِّدِ الانتقادِ في الشهورِ القليلةِ

(46) "Final Vote Results for Roll Call 153," 153, accessed May 10, 2019, <http://clerk.house.gov/evs/2019/roll153.xml>.

(47) "In Saudi Rebuke, Democrats See a Path to Unseat Trump in 2020," *Washington Post*, accessed May 10, 2019, https://www.washingtonpost.com/world/national-security/in-saudi-rebuke-democrats-see-a-path-to-unseat-trump-in-2020/2019/03/23/e059dfe-4bdf-11e9-9663-00ac73f49662_story.html.

(48) Curt Mills, "Will Yemen Be Trump's First Veto?," Text, *The National Interest*, February 14, 2019, <https://nationalinterest.org/feature/will-yemen-be-trump%E2%80%99s-first-veto-44597>.

(49) H.Con.Res.23, S.Con.Res.2, H.R.643, S.Res.73, H.R. 1541, H.R. 2037, H.Res. 129, S. 398, S. Res. 169, H.J. Res. 56, H.R. 1471, S. 612, S. 231, H.J. Res. 37, H.R. 910, S.J. Res. 7, S. 357, H.R. 554, S. 230, S. 1039, H.R. 2354, and S. 544.

الماضية؛ بسبب حرب اليمن والنشطاء السياسيين، وقضايا أخرى⁽⁵⁰⁾. (وَحَدُّهُ بَيْت
بوتجيج، عُمدة ساوث بيند في ولاية إنديانا، من بين المرشَّحِينَ الأوائل في استطلاعات
الرأي؛ تَجَنَّبَ تحديداً موقفٍ واضحٍ من المَمْلَكَة⁽⁵¹⁾).

إن التفاعلات الحزبية حول سياسة الولايات المتحدة تجاه السعودية تتشكّل بطريقة
مُعقّدة؛ فقد اختار الديمقراطيون أن يكون عداؤهم للمملكة أمراً ذائعاً، في حين اختار
الجمهوريون عادةً إخفاءً وتقليل دَعْمهم لها. ينشأ ذلك عن استطلاعات الرأي العام
حول شعور الأمريكيين ناحية المملكة⁽⁵²⁾؛ فقد أبرزت الاستطلاعات التي تمّت في فبراير
من عام ٢٠١٩م أن قبول المملكة في الولايات المتحدة قد هبط إلى أدنى مستوياته منذ
سنتين؛ بنسبة بلغت ٢٢٪؛ لاعتبار الأمريكيين السعودية «غير مرغوب فيها للغاية»؛ (وهو
أحطُّ تصنيف)؛ وهو أعلى مستوى منذ أول استطلاع أُجري بعد هجمات الحادي عشر
من سبتمبر لعام ٢٠٠١م. إذن، يرى الجمهوريون أن دَعْمهم سياسة الرئيس ترامب
تجاه السعودية لا علاقة له بالمشاعر المؤيدة للسعودية، لكنّه يتعلّق أكثر بتغطية سياسة
الرئيس تجاه الرياض؛ ويعني ذلك أن الديمقراطيين سيستمرّون غالباً في استغلال
الفجوة القائمة بين عداة الرأي العام للسعودية، وبين سياسات إدارة ترامب في هذا الشأن.

(50) “Biden Calls for End to U.S. Support for Saudi War in Yemen,” *Washington Post*, accessed May 10, 2019, https://www.washingtonpost.com/opinions/2019/05/01/biden-calls-end-us-support-saudi-war-yemen/?utm_term=.ee0b66aeb07e; “Opinion:| Bernie Sanders: We Must Stop Helping Saudi Arabia in Yemen,” *New York Times*, accessed May 10, 2019, <https://www.nytimes.com/2018/10/24/opinion/bernie-sanders-saudi-arabia-war-yemen.html>; “Warren Presses Consulting Firms to Disclose Saudi Arabia Work,” *Bloomberg*, accessed May 10, 2019, <https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-11-15/warren-presses-consulting-firms-to-disclose-saudi-arabia-work>; Kamala Harris, “What’s Happening in Yemen Is Devastating. Thousands of Children Have Died and Last Year Alone, the War Killed on Average 100 Civilians a Week. Enough Is Enough. I Voted YES Today on a Resolution to End the United States’ Support for the Saudi-Led Coalition’s War in Yemen,” Tweet, @SenKamalaHarris (blog), March 13, 2019, <https://twitter.com/SenKamalaHarris/status/1105970625959682049>; “Cory Booker,” accessed May 10, 2019, <https://www.facebook.com/corybooker/posts/10158167843512228>; Beto O’Rourke, “Saudi Arabia Must Be Held Accountable. There Must Be Consequences. There Must Be Justice.,” Tweet, @betoourourke (blog), November 20, 2018; <https://twitter.com/betoourourke/status/1065049765971484678?lang=en>; “Klobuchar Statement on Passage of Resolution to End U.S Support for the Saudi-Led Coalition’s Military Action in Yemen,” U.S. Senator Amy Klobuchar, accessed May 10, 2019, <https://www.klobuchar.senate.gov/public/index.cfm/2019/3/klobuchar-statement-on-passage-of-resolution-to-end-u-s-support-for-the-saudi-led-coalition-s-military-action-in-yemen>.

(51) Hunter DeRensis, “Does Pete Buttigieg Have A Foreign Policy?,” Text, *National Interest*, April 17, 2019, <https://nationalinterest.org/feature/does-pete-buttigieg-have-foreign-policy-53022>.

(52) Gallup Inc, “Country Ratings,” Gallup.com, accessed May 10, 2019, <https://news.gallup.com/poll/1624/Perceptions-Foreign-Countries.aspx>.

احتمالات التغير في العلاقات الأمريكية السعودية

تتمثل آثار هذه التغيرات أولاً في أنه من الراجح أن تُصَبِّح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية مَشْحُونَةً داخلياً بدرجة أكبر؛ رُبَّما مما كان طوال العُقَدَيْنِ السَّابِقَيْنِ. وإلى جانبِ الأسبابِ الموضوعية والحزبية التي تحدَّثنا عنها بالفعل؛ فإن تمسُّك إدارة ترامب بسياسة تَفْضُلُ الرِّياضِ قد وَضَعَ العلاقات بين الدُولَتَيْنِ في يدِ رئيسٍ ما يَزَالُ مكروهاً إلى حدِّ كبير^(٥٣). وهذه الظروف لا تُشجِّعُ التوافقَ الداخلي، ولا إعادة التقييمِ المُتَرَنِّ للسياسة الأمريكية تجاه السعودية.

ثانياً: لن تُؤدِّي السياسة الأمريكية التقاربية الشديدة تجاه المملكة مع وجود احتمالات مفاجآت، أو صدماتٍ للعلاقات الإقليمية الأخرى إلا إلى تصعيد هذه التوتُّرات في الغالب. إن نزاعاً مُوسَّعاً مع إيران (حتى وإن لم يَصِلْ إلى حربٍ مُسلَّحة) على سبيل المثال، قد يُؤدِّي بالديمقراطيين إلى التشكُّك أكثر فأكثر في إمكانية عقد تحالفات في المنطقة، في حين يَدْفَعُ الجمهوريين الصُّغار إلى خطِّ الحكومة.

ثالثاً: بقدر ما انقلب الديمقراطيون على العلاقات الأمريكية السعودية في الأشهر القليلة الماضية، ما زالَ هذا الأثرُ مُقتَصِراً - في الغالب - على تصويتاتٍ خلافية، لكن رمزية في المطلق، بالإضافة إلى جلساتِ استماعٍ علنية، وخطاباتٍ في المَجْلِسَيْنِ وما إلى ذلك. لكن ماذا إن فازَ أحدُ الديمقراطيين بالبيت الأبيض في ٢٠٢٠م؟ وعلى الرغم من التوجُّهات الاقتصادية التي تدعُم حملة إعادة انتخاب ترامب، إلا أن بَعْضَ الرئيس المستمرِّ والثابت غالباً، يعني أن إمكانية فوزِه مرَّةً أُخرى مسألة حطَّ (على الرغم من إمكانية تحقُّقه)؛ ففي حالة فوزِ أحد الديمقراطيين - وبالطبع سيكون أحد الأوائل الذين ذكّرنا أسماءهم سابقاً - سيضِعُ (هو أو هي) حَطّاً سياساتياً يتناقض في الغالب مع ما وَضَعَتْهُ إدارة ترامب.

من المُمكن أن يكونَ أثرُ هذا التغير في السياسة على العلاقات الأمريكية السعودية أثراً ضَخْماً للغاية؛ فالحوادثُ التي من المُمكن أن تكونَ قد مرَّت دونَ ذِكرٍ أو تنديدٍ في

(٥٣) صحيح أن ترامب ما زال يتمتع بشعبية كبيرة بين الجمهوريين (الذين يُطلق على حزبهم بشكل غير رسمي «الحزب القديم الكبير»); إذ حصل على نسبة تأييد بلغت ٨٩ بالمئة بين أعضاء الحزب الجمهوري في أحدث استطلاع أجرته مؤسسة غالوب. ومع ذلك، فقد تراوحت معدلات تأييده في الغالب بين الـ ٣٠٪ والـ ٤٠٪ طوال فترة رئاسته، مدفوعة بعدم الرضا الكبير من جانب المستقلين، والافتقار شبه التام إلى التوافق عليه بين الديمقراطيين. انظر: <https://news.gallup.com/poll/203198/presidential-approval-ratings-donald-trump.aspx>.

إدارة ترامب يُمكنها أن تُصِحَّ نقطة اشتعالٍ في أيِّ إدارةٍ ديمقراطية. وبدلاً من الشراكة السياسية الوثيقة على أعلى مُستوياتِ الحكومة الأمريكية، من الراجح أن يكونَ النهجُ هو عدمَ التدخلِ والتعاملِ الحر، الذي ستبدو فيه سياسةُ أوباما ذِكْرى شراكةٍ جميلة.

قد يبدو هذا المسارُ المُتَحَيِّلُ مبالغاً فيه، لكن تحوُّلات بهذا الحجم قد حَدَثَتْ بالفعل في علاقاتٍ ثنائيةٍ رئيسيةٍ أخرى؛ ربما المِثْلانِ الأبرزانِ على ذلك هما محاولةُ إدارة ترامب تعديلَ توجُّهها ناحيةَ نظامِ بوتين، وفُحْوَى العلاقاتِ الأمريكية مع إسرائيل. كان التحوُّلُ في هذه الحالاتِ من إدارةٍ باردة (أو شديدة البرود) إلى أُخْرَى دافئة، لكن يَجِبُ أن يُنظَرَ من الآنِ إلى التفاعلات؛ إِنَّ تَغْيِيرَ الحزبِ الحاكمِ في الولاياتِ المتحدةِ يُحْدِثُ تحوُّلاً كبيراً في السياسة.

وعلاوةً على ذلك، قد تُصِحِّحُ هذه التغيراتِ تغييراتٍ دائمة عندما تَتَدَمَّجُ هذه العلاقاتِ في المصفوفة الحزبية؛ فالديمقراطيون الليبراليون، على سبيلِ المثال، قد قَلَّلُوا بشكلٍ حادٍّ من دَعْمِهِم لإسرائيل، وإن كانَ الجُمهوريون المحافظون يَتَوَدَّدُونَ إلى حكومة نتنياهو⁽⁵⁴⁾. ومن ثَمَّ؛ ستكونُ تَبِعَاتُ وجودِ رئيسٍ ديمقراطيٍّ على إسرائيل واضحة. وقد يَفْسُرُ ذلك - أياً تَكُنِ الدوافعُ السياسية الإسرائيلية - لماذا تُصِرُّ تل أبيب إلى انتزاعِ انتصاراتٍ سياساتيةٍ من إدارة ترامب؛ فإن كانت حكومة نتنياهو تَنظُرُ من نافذةٍ ضيقة، فإنها ستَعْلُقُ تماماً عندما يَعُودُ الديمقراطيون إلى البيت الأبيض؛ فقد يظلُّ العَمَلُ على تغييرِ اعترافِ الولايات المتحدة بالقُدْسِ أو تغييرِ مَوْقفها من مُرتَفَعَاتِ الجُولانِ أمراً يستحقُّ الجُهدَ. ولا شكَّ أن الأكثرَ مأساويةً أن رُؤَى الأمريكيان تجاه روسيا تَسِيرُ بِقُوَّةٍ، ولو مؤقتاً؛ في اتجاهٍ استقطابيٍّ؛ وذلك في ردِّ فِعْلٍ على تقارير التدخلِ الروسي في انتخابات عام ٢٠١٦م؛ وهو ما سيؤدِّي إلى مَنعِ الديمقراطيين - ولو أرادوا - من انتهاجِ سياساتٍ غير مُعادية لموسكو⁽⁵⁵⁾.

(54) Gallup Inc, "Americans, But Not Liberal Democrats, Mostly Pro-Israel," Gallup.com, accessed May 10, 2019, <https://news.gallup.com/poll/247376/americans-not-liberal-democrats-mostly-pro-israel.aspx>.

(55) 1615 L. St. NW, Suite 800, Washington, DC 20036, USA; Phone numbers: 202-419-4300. Main; 202-857-8562, | Fax; 202-419-4372, Media Inquiries; "6 Charts on How Russians, Americans See Each Other," *Pew Research Center* (blog), accessed May 10, 2019, <https://www.pewresearch.org/fact-tank/2018/10/04/6-charts-on-how-russians-and-americans-see-each-other/>.

لا تتسّم هذه العواقبُ بالحتميّة؛ فقد بدأتِ الدولُ المتفاعلةُ مع الولايات المتحدة - وإن ببطءٍ - في السُّموِّ بقدراتها للتعاملِ مع تحدّي الإبقاء على العلاقاتِ في إطار المعايير المُقبولةِ عَبْرَ تَبَنِّي إستراتيجياتٍ مختلفة؛ فعلى سبيل المثال، سَعَتِ حكومةُ ترودو في كندا إلى تحسينِ علاقاتها مع الولاياتِ المتّحدة عَبْرَ تعميقِ اتصالاتها بفاعليين غيرِ الرئاسة والجهازِ التنفيذي بشكلٍ أوسع؛ وذلك بالتواصلِ المباشرِ مع المُشرّعين، وحُكّام الولايات، وصنّاع الرأي^(٥٦). وبالمثل، سعى المسؤولون الألمان إلى القيام على علاقةٍ خائنةٍ عَبْرَ التواصلِ المباشرِ مع المُشرّعين الديمقراطيّين^(٥٧).

وبشكلٍ عام، من المُمكن أن تشمَلَ آلياتُ تبادلي الصدماتِ السلبيةِ المُمكنة في العلاقاتِ الأمريكيّةِ السعوديّةِ إشاراتٍ من شخصياتٍ في مناصبٍ رفيعة، تُرضي الدوائرَ الديمقراطيّةِ الأساسيّةِ دونَ إبعادِ الجمهوريين. ونظراً للالتزامِ الجمهوري بحريّتي الدين والتعبير، والتزامِ الجمهوريين بمبادئها النسويّة والنشاط السياسي، فقد تنفَع - كثيراً - إشاراتُ تتعلّقُ بهذه القضايا. ومن بين الطُّرُق الأخرى لإزالةِ مصادر التوتّر في العلاقات تخفيفِ درجةِ حرارةِ العلاقات؛ ومن ثمّ إزالةِ ضَغْطِ الانتقادات الديمقراطيةِ المُوجّهة للإدارةِ الأمريكيّة. وكذلك يُمكنُ تقويةِ الروابطِ الاقتصاديةِ الوثيقةِ بالافتصاد الأمريكي، في حين يُمكنُ أن تُمثّلَ مواطنُ الجذبِ الثقافيّةِ في التاريخِ السعودي وسيلةً لتعميقِ التواصلِ عَبْرَ تبادلاتِ «الطريق الثاني»؛ فقد استثمرتِ دولُ خليجيّةٍ أخرى في الجامعاتِ الأمريكيّة، ومراكزِ ثقافيّةٍ أخرى، وعينها على بناءِ رأسمالٍ يُمكنُ الاعتمادُ عليه عند الحاجة.

وتساعدنا هذه الملاحظةُ أيضاً على تفسيرِ سببِ ضرورةِ فهمِ طبيعةِ الأحزابِ السياسيّة؛ باعتبارها شبكاتٍ من الفاعليين في الحكومة ومن الناخبين، وليس باعتبارها مُجرّدَ تحالفاتٍ من جماعاتِ المصالح. وثمةُ إمكانيّةٌ لِفُورانِ دَوامَةٍ ذاتيةٍ من الدعم؛ إذ سَيُقدِّمُ الأصدقاءُ من مراكزِ الأبحاثِ، والخبراءِ، والمتحدّثون، والمستشارون، ومن لفِّ لفِّهم، التأكيدَ على أنّ المسارَ الحاليّ هو المسارُ «الصحيح». لكنّ العديدَ من المهنيّين في

(56) "Canada's Trump Strategy: Go Around Him," *New York Times*, accessed May 10, 2019, <https://www.nytimes.com/2017/06/22/world/canada/canadas-trump-strategy-go-around-him.html>.

(57) Simon Schutz, "'Washington Has Become Much Rougher': Germany Is Still Recalibrating With Trump," *NPR.org*, February 27, 2019, <https://www.npr.org/2019/02/27/697803708/washington-has-become-much-rougher-germany-is-still-recalibrating-with-trump>.

هذه المناصب في واشنطن، إن لم يكن غالبهم؛ يَنْتَسِبُونَ بالفعل إلى شبكاتٍ حزبيّة، والعلاقات الأكثرُ نفعاً هي الأضعف؛ أي هؤلاء القابِضُونَ على الجانب الديمقراطي من الطريق. وإيجادُ المحاورين أضعفُ من بناءِ التحالفات، إلا أنه سيساعدُ في النهاية على الحدّ من الأخطارِ الكامنة حالياً في العلاقاتِ الأمريكيّةِ السعوديّة.

لا يعني ذلك أن كلَّ الأخطاءِ سعوديّة، ولا أن الولاياتِ المتحدّة والمملكة تتفقدان دائماً في كلِّ القضايا؛ بل إن أيّ دولةٍ من دولِ مجموعة العشرين ستجدُ أنّ مصالحها ستتنازَعُ مع مصالحِ الآخرين أحياناً، وسيُذركُ المراقبونَ الجادّونَ أن هذه النزاعات ستندشُّ بين الولاياتِ المتحدّة والسعوديّة. فضلاً عن ذلك، يسودُ حالياً في واشنطن، خارجَ البيت الأبيض، شعورٌ بأنَّ استعادة حُسنِ النوايا قد يَسْتَعْرِقُ بعضَ الوقت. ومع ذلك، فإن استراتيجيات كهذه ستثبُتُ غالباً نفعها لصالح جميع الأطرافِ المعنيّة.

خاتمة

تواجهُ العلاقاتُ بين الولاياتِ المتحدّة والمملكة العربيّة السعوديّة عدداً من التحديات. نظرتُ هذه الورقة في الكيفيّة التي أسهمت بها الأوضاعُ السياسيّة الداخليّة المتغيّرة في الولاياتِ المتحدّة في هذه التحديات، وكيف ستؤثّرُ على مستقبلِ العلاقة. وأحد العواملِ المُفسّرة لتعكيرِ العلاقات هو الاستقطابُ داخلَ الولاياتِ المتحدّة (على الرغم من أنه لا يُمثّلُ تفسيراً كافياً لكلِّ جوانبِ التطوّرات). وكذلك يحتملُ التعاملُ الجديُّ مع الاستقطابِ الفهمُ بأنَّ هناك مساراتٍ متخيّلة متنوّعة قد تكونُ أكثرَ قتامةً لمستقبلِ العلاقاتِ بين واشنطن والرياض.

لم ينتهِ كلُّ شيءٍ بعدُ، لكنَّ الطريقَ قد يكونُ صعباً؛ فالعملُ على تحسينِ العلاقات يتطلّبُ جهداً وتغيّراً على مستوى طرقيّ العلاقة. ويُمكنُ لصنّاعِ السياسة في الرياض، وفي أيّ مكانٍ آخر، إن بدأوا في تحليلِ كيف يُعَيِّرُ الاستقطابُ الحساباتِ التقليديّة، أن يفهموا بشكلٍ أفضلٍ أيّ التغيّرات ستُخرجُ أيّ النتائج. وبغضِ النظرِ عن الإغراءاتِ قصيرة المدى بالمراهنة على كلِّ شيءٍ مع أحد الحزبين؛ فإنَّ احتمالية تغيّرِ الحزبِ الحاكم تُعني أنّ المصلحةَ طويلة المدى لكلا الطرقتين تستوجبُ علاقاتٍ أعمق. إن بناءَ هذه العلاقات في البيئَةِ الحاليّة سيكونُ أمراً صعباً، لكنه سيكونُ مُطلِقاً المسارَ الأكثرُ نفعاً.

نبذة عن المؤلف

بول موسغريف، أستاذ مساعد في العلوم السياسية بجامعة ماساتشوستس أمهرست. يدرس السياسات الخارجية للولايات المتحدة، ونظرية العلاقات الدولية، وكيف يمتزج النفط بالسياسة. نُشرت أبحاثه في إصدارات المنظمة الدولية، والدراسات الدولية الفصلية، والدراسات الرئاسية الفصلية، والدراسات السياسية المقارنة. وكتب لصحيفة واشنطن بوست ومنابر أخرى. حصل على دكتوراه في الدراسات الحكومية من جامعة جورج تاون، وتتركز دراساته في ميدان العلاقات الدولية.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةً بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، وبناء جسرٍ للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان. ويقدم المركز تحليلات متعمّقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والاقتصاد السياسي، والدراسات الأمنية، والدراسات السعودية، ودراسات شمال إفريقيا والمغرب العربي، والدراسات الآسيوية. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.



King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (+٩٦٦) تحويل: ٨٦٩٢ فاكس: ٤٥٧٧١١ (+٩٦٦)
بريد الكتروني: research@kfcris